



ASIA PACIFIC FORUM
ADVANCING HUMAN RIGHTS IN OUR REGION

مسودة القواعد الإرشادية لتنفيذ

خطة العمل الإقليمية لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ
بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان



المحتويات

5	الجزء أ: المقدمة وطريقة استخدام هذا الدليل
6	أ. نبذة عن هذا الدليل
6	ب. لمن هذا الدليل
6	ج. كيفية استخدام هذا الدليل
6	د. خطة العمل الإقليمية لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان
8	الجزء ب: القواعد الإرشادية لتنفيذ خطة العمل الإقليمية
9	أ. العناصر الجامعة: التشاور والأمان والحماية الجماعية
9	i. المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان كمدافعين عن حقوق الإنسان
9	ii. التشاور
10	iii. الأمان
10	iv. الحماية الجماعية
11	الإجراء الوطني الأول: مناصرة الحماية القانونية الوطنية
12	أ. دعم البرامج الحكومية بشأن حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان
12	ب. بالاعتراف القانوني بالمدافعين عن حقوق الإنسان
12	ج. تحليل الإطار القانوني الوطني
13	د. القوانين المقيدة لحقوق المدافعين عن حقوق الإنسان
14	هـ. قوانين حماية المدافعين عن حقوق الإنسان
16	الإجراء الوطني الثاني: تعزيز المساواة بين الجنسين وتعميم الاعتراف بالمدافعات عن حقوق الإنسان
17	أ. الاعتراف الصريح بالمدافعات عن حقوق الإنسان في أنشطة الحماية وتعزيز
18	ب. تصنيف البيانات حسب الجنس
18	ج. حماية المدافعين عن حقوق الإنسان المتحولين جنسيًا وغير المنتمين للثنائية الجندرية
20	الإجراء الوطني الثالث: رفع الوعي بحقوق المدافعين عن حقوق الإنسان
21	أ. تعميم حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان في أنشطة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
21	i. تعميم حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان داخل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان التي تنتمي لها
21	ii. تعميم دور المدافعين عن حقوق الإنسان في الحملات والاتصالات حول مختلف القضايا الموضوعية
22	ب. إسقاط التهم الموجهة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان
22	i. الروايات الإيجابية بخصوص المدافعين عن حقوق الإنسان

- ج. إعداد حملات محددة حول حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان 23
- i. رفع الوعي باحتياجات وأوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان 23
- ii. رفع الوعي بالانتهاكات المرتكبة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان 24
- iii. إذكاء الوعي بحقوق المدافعين عن حقوق الإنسان 24
- iv. الأنشطة ذات التركيز الخاص على المدافعات عن حقوق الإنسان 24
- د. تنظيم حملات توعية بين المدافعين عن حقوق الإنسان 25
- هـ. إتاحة الموارد الرئيسية باللغات المحلية 26

27 الإجراء الوطني الرابع: تطوير "أنظمة إنذار مبكر"

- أ. أهمية نظام الإنذار المبكر 28
- ب. وظائف نظام الإنذار المبكر 28
- i. الاستجابة للتنبيه 29
- ج. تعيين حلقة اتصال لشؤون المدافعين عن حقوق الإنسان 30
- د. تطوير وتجهيز فرق الاستجابة السريعة 31
- هـ. إنشاء خطوط ساخنة وطنية وقنوات اتصال أخرى للمدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر 32
- و. البرامج الوطنية لاسترداد الأنفاس وإعادة التوطين 32
- ز. آليات الحماية الخاصة 32

34 الإجراء الوطني الخامس: رصد الانتهاكات المرتكبة في حق المدافعين عن حقوق الإنسان

- أ. قواعد مهمة بشأن جمع البيانات 35
- i. إدراج المدافعين عن حقوق الإنسان كأولوية محددة في الخطط الإستراتيجية 35
- ii. الإدارة الآمنة للمعلومات الواردة من المدافعين عن حقوق الإنسان 35
- iii. تصنيف البيانات 36
- ب. تحديد هوية المدافعين عن حقوق الإنسان في أنظمة معالجة الشكاوى 37
- ج. رصد تنفيذ الحكومة لإعلان حماية المدافعين عن حقوق الإنسان لعام 1998 37
- د. جمع بيانات مصنفة عن الانتهاكات من شبكات المدافعين عن حقوق الإنسان والمصادر المجتمعية الأخرى 38
- i. البيانات المطلوب جمعها 38
- ii. جمع البيانات 40
- iii. تحليل البيانات 41

42 الإجراء الوطني السادس: الإبلاغ عن الانتهاكات المرتكبة في حق المدافعين عن حقوق الإنسان

- 43 أ. إجراء تحريات سياقية أو وطنية حول الانتهاكات المرتكبة في حق المدافعين عن حقوق الإنسان
- 43 ب. إعداد تقارير خاصة عن حالة الانتهاكات ضد المدافعين
- 43 i. الإبلاغ الوطني
- 44 ii. الإبلاغ كشكل من أشكال الانخراط
- 44 ج. إدراج فصل المدافعين عن حقوق الإنسان في التقارير السنوية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

45 الإجراء الوطني السابع: الانخراط مع النظام الدولي لحقوق الإنسان

- 46 أ. إبلاغ الآليات الدولية لحقوق الإنسان بالانتهاكات
- 46 ب. متابعة تنفيذ توصيات الهيئات الدولية
- 46 i. كيفية متابعة التوصيات
- 48 ج. الإجراءات الخاصة
- 48 i. العناصر الرئيسية
- 49 ii. مخرجات الإجراءات الخاصة
- 51 د. المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان
- 52 هـ. تعزيز قدرة الأعضاء على الانخراط

53 الإجراء الوطني الثامن: تعزيز الشبكات الوطنية للمدافعين عن حقوق الإنسان

- 54 أ. دعم إنشاء شبكات المدافعين عن حقوق الإنسان وتزويدها بالموارد والتوعية والشراكات

55 الملحق الأول



الجزء (أ):
المقدمة وطريقة
استخدام هذا الدليل

أ. نبذة عن هذا الدليل

هذا المرجع يوفر قواعد إرشادية تدريبية للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان التي تنتمي لها لتنفيذ خطة العمل الإقليمية لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان.

يهدف هذا المرجع والدورة التدريبية المصاحبة له والتي تعقد عبر الإنترنت في منصة مجتمع منتدى آسيا والمحيط الهادئ (Community) إلى دعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تنفيذ خطة العمل الإقليمية على المستوى الوطني.

ب. لمن هذا الدليل؟

هذا الدليل مخصص لقادة وأعضاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بمن فيهم أمناء المظالم والمفوضين وكبار المسؤولين التنفيذيين وكبار المديرين، إلى جانب الموظفين الذين سيشاركون في العمل على تعزيز وحماية حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان.

ج. كيفية استخدام هذا الدليل

يمكنك استخدام هذا الدليل الإرشادي للتعلم الفردي في أي وقت تختاره، أو للتعلم مع زملائك عندما تبدأ عملية دمج التركيز على المدافعين عن حقوق الإنسان في عملك. علاوة على ذلك، تتوفر دورة مصاحبة عبر الإنترنت لموظفي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منصة مجتمع منتدى آسيا والمحيط الهادئ.

د. خطة العمل الإقليمية لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان

تضع خطة العمل الإقليمية بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان جدول أعمال للعمل نيابة عن منتدى آسيا والمحيط الهادئ وأعضائه لمناصرة حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان في جميع أرجاء المنطقة. كما تحقق خطة العمل الإقليمية أيضًا التزامًا رئيسيًا لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ وأعضائه بموجب إعلان مراكش لعام 2018¹، الذي أنشأ إطارًا عالميًا للإجراءات التي تتخذها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لدعم حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان.

ومنذ بدء تفشي جائحة كوفيد-19، واجه المدافعون عن حقوق الإنسان تهديدات متنامية لأمنهم وسلامتهم ورفاهتهم وقدرتهم على التحدث علنًا ضد انتهاكات حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، فإن تقلص الفضاء المدني في جميع أنحاء المنطقة وتأثير ذلك على قدرة المدافعين عن حقوق الإنسان على العمل بأمان يتطلب استجابة جماعية ومنهجية من حيث المناصرة وإرساء الشراكات الاستراتيجية وتطوير البرامج من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وشركائهم.

وفي هذا المضمار، تسلط خطة العمل الإقليمية الضوء على المخاطر المتزايدة التي تواجه المدافعات عن حقوق الإنسان كما تتضمن مشاركة لتركيز الدعم للمدافعين في المجالات الحساسة الرئيسية، بما في ذلك الأعمال التجارية وحقوق الإنسان؛ وحقوق المعوقين؛ والحقوق المتعلقة بالميول الجنسية والهوية الجنسية والتعبير والخصائص الجنسية؛ والحق في بيئة آمنة وصحية. والأهم من ذلك، فخطة العمل الإقليمية تقر وتقدر الدور المركزي الذي تلعبه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الدفاع عن المدافعين عن حقوق الإنسان ودور المدافعين عن حقوق الإنسان أنفسهم.

فضلاً عن ذلك، تحتوي خطة العمل الإقليمية على الإجراءات الإقليمية والوطنية التي سينفذها منتدى آسيا والمحيط الهادئ وأعضاؤه من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بحلول عام 2025 لتعزيز احترام حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

الإجراءات الإقليمية تتضمن ما يلي:

1. دعم صنع السياسات الإقليمية بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان.
2. الانخراط مع الجهات الفاعلة الإقليمية في المجتمع المدني والشركاء الدوليين.
3. تيسير التعاون بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.
4. تيسير إعادة التوطين وهدنة استرداد الأنفاس للمدافعين عن حقوق الإنسان.
5. دعم إنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.
6. تطوير البيانات الإقليمية عن المدافعين عن حقوق الإنسان.
7. تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

الإجراءات الوطنية، التي سينفذها أعضاء منتدى آسيا والمحيط الهادئ بدعم من المنتدى، تتضمن ما يلي:

1. الدعوة إلى سبل الحماية القانونية الوطنية.
2. تعزيز المساواة بين الجنسين وتعميم الاعتراف بالمدافعات عن حقوق الإنسان.
3. رفع مستوى الوعي بحقوق المدافعين عن حقوق الإنسان.
4. تطوير "أنظمة الإنذار المبكر".
5. رصد الانتهاكات بحق المدافعين عن حقوق الإنسان.
6. الإبلاغ عن الانتهاكات بحق المدافعين عن حقوق الإنسان.
7. الانخراط في النظام الدولي لحقوق الإنسان.
8. تقوية الشبكات الوطنية للمدافعين عن حقوق الإنسان.

وسوف تتوج الإجراءات الوطنية والإقليمية بإطار عمل رصد وتقييم مفصل سيتتبع التنفيذ على مدى عمر خطة العمل الإقليمية وسيتضمن تقارير دورية وعلنية عن التقدم المحرز.



الجزء (ب): القواعد الإرشادية لتنفيذ خطة العمل الإقليمية

ستركز هذه القواعد الإرشادية على الإجراءات الوطنية وستتضمن ثمانى وحدات تسترشد بكل إجراء من الإجراءات الوطنية الواردة أعلاه.

أ. العناصر الجامعة: التشاور والأمان والحماية الجماعية

أ. المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان كمدافعين عن حقوق الإنسان

يمكن اعتبار - بل ينبغي اعتبار - المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان نفسها ضمن المدافعين عن حقوق الإنسان حيث تعزز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المستقلة وتسعى جاهدة لحماية وإعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية على المستوى الوطني، بما يتماشى مع تعريف المدافعين عن حقوق الإنسان.²

وقد أشارت المقررة الخاصة السابقة للأمم المتحدة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، مارغريت سيكاغيا، في تقريرها السنوي إلى أنه: "[...] يمكن اعتبار المؤسسات الوطنية التي تعمل وفقاً لمبادئ باريس وأعضائها وموظفيها مدافعين عن حقوق الإنسان. وتدرّك المقررة الخاصة أن هذه المؤسسات تواجه تحديات كبيرة وتتعرض للاعتداءات فضلاً عن التهديدات والترهيب والمضايقات فيما يتعلق بأنشطتهم في مجال حقوق الإنسان".³

انطلاقاً من ذلك، فإن تصنيف المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان كمدافعين عن حقوق الإنسان يقر بأهمية العمل الذي تقوم به تلك المؤسسات والحقوق الخاصة التي تستحقها والمخاطر التي تواجهها بسبب عملها، وهو ما يسلط الضوء على سبب ضرورة أن تنظر المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تنفيذ المعايير المتعلقة بحقوق المدافعين عن حقوق الإنسان ليس فقط خارجياً (للأشخاص الذين يطلبون المساعدة) ولكن أيضاً داخلياً (لموظفي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان).

وكما هو الحال مع كافة المدافعين عن حقوق الإنسان، سيكون هناك تباين في الحقوق التي تتمتع بها والمخاطر التي تواجهها. فعلى سبيل المثال، من المرجح أن يتعرض أعضاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الذين يعملون على الأرض مع الضحايا لعمليات انتقامية أكثر من أي موظف آخر. ونظراً للصلة التي تجمع بين المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والحكومة، فربما تحاول الحكومات التصادية تقييد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مالياً أو تشريعياً. في هذا السياق، تعتبر القيود المفروضة على ولايات تلك المؤسسات والهجمات على حريتها الإدارية واستقلاليتها والقيود المفروضة على نطاق اختصاصاتها من بين المخاطر الخاصة التي تواجه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.⁴

بموجب ذلك، يجب أن تأخذ برامج التدريب وأدوات الحماية في الاعتبار خصوصيات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان كمدافعين عن حقوق الإنسان وأن يتم تكييفها للاستجابة لهذه التحديات بشكل مناسب. كما أشارت المقررة الخاصة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان قائلة: "...ينبغي أن يكون أعضاء وموظفو المؤسسات الوطنية على بينة بالمخاطر التي يتعرضون لها بسبب عملهم، وينبغي تزويدهم بالأجهزة والتدريب اللازمين لمواجهة مثل هذه المخاطر. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تقديم مواد وموارد محددة من أجل توفير حماية كافية لهم عند الاقتضاء".⁵

ب. التشاور

يجب تطوير جميع الإجراءات المتخذة في سبيل تنفيذ هذه القواعد الإرشادية كما يجب تكييفها مع السياقات الوطنية ذات الصلة، وينبغي عليك العمل على أرض الواقع مع المدافعين عن حقوق الإنسان ومجتمعاتهم وقواعدهم الشعبية ومنظماتهم، حيث يجب أن تبدأ جميع الإجراءات على المستويين الوطني والدولي من أرض الواقع.

ويتعين تنفيذ جميع الإجراءات الوطنية الواردة في هذا الدليل بالتشاور مع المدافعين عن حقوق الإنسان، فأي إجراء لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان يجب أن يكون بقيادة المدافعين عن حقوق الإنسان أنفسهم. وينبغي أن يتم التشاور مع المدافعين عن حقوق الإنسان على نحو شامل غير إقصائي ويجب أن يشمل المدافعين عن حقوق الإنسان بكل تنوعهم (المدافعات عن حقوق الإنسان، والمدافعون عن الحقوق المتعلقة بالميل الجنسي والهوية الجنسية والتعبير والخصائص الجنسية، والمدافعون عن حقوق السكان الأصليين، إلخ) والمدافعين عن حقوق الإنسان العاملين في مختلف المجالات والقضايا (حقوق المهاجرين، والحقوق البيئية، وحقوق المرأة). جدير بالذكر أن كل سياق وطني يضم مجموعات محددة من المدافعين عن حقوق الإنسان أكثر عرضة للخطر، ولذلك من

2 إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادة 1، <https://www.ohchr.org/en/issues/srhrdefenders/pages/declaration.aspx>

3 <https://undocs.org/en/A/HRC/22/47> الفقرة 34

4 <https://undocs.org/en/A/HRC/22/47> الفقرات 27، 40، 59

5 <https://undocs.org/en/A/HRC/22/47> الفقرة 83

المهم أن يتم إشراكهم واستشارتهم في الإجراءات التي تسعى لحمايتهم، حتى تكون هذه الإجراءات مُتجاوبة ومليئة للتوقعات وفعالة. ويجب عليك دمج ممارسات وأساليب التشاور القائمة على حقوق الإنسان والتأكد من أنها لا تتضمن أي تمييز أو إقصاء ضد بعض المدافعين عن حقوق الإنسان عن غير قصد. علاوة على ذلك، فمن الضروري اتباع نهج متعدد القطاعات، نظرًا للانتهاكات متعددة الأبعاد المرتكبة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، ولا سيما النساء والسكان الأصليين والمجتمعات الأصلية والمهمشة.

ج. الأمان

على جميع الإجراءات المتخذة في سبيل تنفيذ هذه القواعد الإرشادية إعطاء الأولوية لأمان المدافعين عن حقوق الإنسان ككل أو أي مجموعة من المدافعين عن حقوق الإنسان، وهنا نقترح أن يتبنى المستخدمون عند تنفيذ هذا الدليل نهج "لا ضرر ولا ضرار" وإعطاء الأولوية لسلامة الضحية إلى أقصى حد ممكن.

يشمل ذلك ضمان السرية وأمان الاتصالات كلما تلقيت معلومات حساسة من أحد المدافعين عن حقوق الإنسان، بالإضافة إلى المعلومات الخاصة بالتهديدات التي تواجه أحد هؤلاء المدافعين عن حقوق الإنسان. في الواقع، أصبح من الشائع والمألوف أن يتم مراقبة المدافعين عن حقوق الإنسان من قبل الوكالات الحكومية، بل والجهات غير الحكومية كذلك، لذلك يجب الحفاظ على وسيلة اتصال آمنة بينك وبين هؤلاء المدافعين.⁶ علاوة على ذلك، يجب أن تكون الموارد التعليمية (مثل "إرشادات الأمان")⁷ متاحة (باللغات المعنية) حتى يعرف ويتبنى وينفذ كل من موظفيك والمدافعين عن حقوق الإنسان خارج المؤسسة ممارسات الأمن الرقمي المناسبة.

د. الحماية الجماعية

ينصب تركيز حماية المدافعين عن حقوق الإنسان في العادة على الجانب الفردي للأمان؛ أي كيفية ضمان سلامة وأمن أحد المدافعين عن حقوق الإنسان (على سبيل المثال توفير الحراس الشخصيين أو إعادة التوطين). ومع ذلك، فإن النهج الفردي للحماية له حدوده، كإثارة النزاعات داخل المنظمات والمجتمعات بسبب إعطاء الأولوية لبعض المدافعين دون غيرهم.⁸

وفي هذا الصدد، تهدف الحماية الجماعية إلى تعزيز الحركات الاجتماعية وخلق بيئة مواتية للمدافعين عن حقوق الإنسان من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان؛ فهي حماية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بخصوصيات السياقات المحلية والجماعات أو المجتمعات وقدراتها الداخلية على المقاومة. إن أمن المدافعين عن حقوق الإنسان بطبيعته غالبًا ما يرتبط بأمن مجتمعاتهم وأراضيهم ولا سبيل لتحقيقه تحقيقًا كاملاً إلا في سياق نهج شامل يتضمن ترسيخ جذور الديمقراطية، ومناهضة الإفلات من العقاب، والحد من التفاوتات الاقتصادية، والبحث عن العدالة الاجتماعية والبيئية.

أيضًا، تنطوي الحماية الجماعية على بناء قوة جماعية من خلال غرس جذور استراتيجيات الحماية في الإقليم والممارسات الثقافية والمعرفة المتوارثة والحياة المجتمعية للمدافعين، من خلال دعم إنشاء وتفعيل شبكات الحماية والمساحات الآمنة.

وعلى هذا المنوال، يجب أن يراعي منهجك في الحماية الترابط بين جميع الجوانب المختلفة لحياة المدافعين عن حقوق الإنسان التي قد تتأثر بسبب عملهم (الجوانب الجسدية والعاطفية والمالية والشخصية والمهنية، وما شابه ذلك)، واتخاذ الإجراءات للتعامل معهم كوحدة واحدة.⁹ إلى جانب ذلك، يقدم هذا المرجع حول الأمن الشامل¹⁰ الذي أعده مركز ضحايا التعذيب ومنظمة التجمع التكنولوجي التكتيكي ومنظمة المؤسسة الدولية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان (فروننت لاین ديفندرز) إرشادات مفيدة.

6 <https://undocs.org/A/HRC/31/55> الفقرة 59

7 [/https://securityinabox.org/en](https://securityinabox.org/en)

8 لوليتا تشافيز / ماروسيا لوبيز (2021): <https://www.jass-fghr.org/collective-protection-to-defend-territory-defense-of-territory-to-protect-life?source=share-jass>

راجع أيضًا <https://justassociates.org/en/resources/mch-6-rethinking-protection-power-movements>

9 https://holistic-security.tacticaltech.org/media/sections/chapterpdfs/original/HS_Complete_HiRes.pdf

10 https://holistic-security.tacticaltech.org/media/sections/chapterpdfs/original/HS_Complete_HiRes.pdf

"INJUSTICE ANYWHERE
IS A THREAT
TO JUSTICE EVERYWHERE"

الإجراء الوطني الأول:
مناصرة الحماية القانونية الوطنية

أ. دعم البرامج الحكومية بشأن حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان

توجد بالفعل برامج حكومية مختلفة لتعزيز وحماية حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان، وعليك في المقام الأول دعم هذه البرامج على أفضل وجه ممكن، بشرط أن يؤكد المدافعون عن حقوق الإنسان على المستوى الوطني فعالية تلك البرامج بل واشتراكهم، في الظروف المثالية، في تطويرها وتنفيذها.

يمكنك أيضًا أن تلعب دورًا رئيسيًا في دعم الحكومات لتحسين البرامج الحالية، ناهيك عن تطوير برامج جديدة تستنير وتسترشد - كما هو الحال دائمًا - بالمدافعين عن حقوق الإنسان الوطنيين.

ب. الاعتراف القانوني بالمدافعين عن حقوق الإنسان

إن الاعتراف القانوني بالمدافعين عن حقوق الإنسان وحمايتهم أمر بالغ الأهمية لضمان قدرتهم على العمل في بيئة آمنة وداعمة تخلو من الهجمات والأعمال الانتقامية والقيود غير المبررة.¹¹ من ناحية أخرى، يسهم الاعتراف القانوني بالمدافعين وحمايتهم أيضًا في أهداف دعم حقوق الإنسان الأوسع نطاقًا، وتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد والتنمية المستدامة واحترام سيادة القانون.

ولقد تعالت في الآونة الأخيرة المطالبات بتعزيز الحماية التشريعية الوطنية للمدافعين عن حقوق الإنسان وقد عمل المدافعون عن حقوق الإنسان والمنظمات المجتمعية في عدد متزايد من الولايات القضائية على استراتيجيات وحملات تستهدف تعزيز الإطار التشريعي الذي يعملون في كنفه من أجل حماية حقوقهم بشكل أفضل.

ج. تحليل الإطار القانوني الوطني

أقر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة "[...] بأهمية وقيمة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، التي أنشئت وتعمل وفقتا لمبادئ باريس، في الرصد المستمر للتشريعات القائمة وإطلاع الدولة باستمرار على تأثيرها في أنشطة المدافعين عن حقوق الإنسان، بوسائل منها تقديم توصيات مناسبة وعملية".¹²

إن تعزيز الاعتراف القانوني بالمدافعين عن حقوق الإنسان وحمايتهم يستدعي أولاً مراجعة الإطار القانوني الحالي لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان في بلد معين. لهذا، ينبغي إجراء تحليل للقوانين والسياسات الوطنية والطريقة التي تعتمد عليها تلك القوانين والسياسات في حماية حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان وتقييدها، وذلك ما سيساعد في تحديد نقاط القوة في الإطار القانوني والثغرات التي يلزم تداركها.

إضافة لذلك، فأي تحليل للإطار القانوني يجب أن يتضمن دراسة نظرية للقوانين والسياسات واللوائح، بالإضافة إلى التركيز على تنفيذ تلك القوانين والمشاورات مع المدافعين عن حقوق الإنسان في الدولة. على سبيل المثال، من الضروري أن تتمكن من تحديد مدى حماية الإطار القانوني الوطني للحقوق الأساسية، كالحق في حرية التجمع أو التعبير. ومع ذلك، فمن الضروري أيضًا مراجعة القوانين الأخرى ومعرفة تأثيرها غير المباشر على المدافعين عن حقوق الإنسان، مثل القوانين التي تقيد الحق في حرية تكوين الجمعيات لبعض السكان (مثل مجتمعات المثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية أو حيث يتفاعل التمييز الطبقي مع الحقوق الأساسية). وكما هو موضح أعلاه، فأي مشاور مع المدافعين عن حقوق الإنسان يجب أن يشمل المدافعين عن حقوق الإنسان بكل تنوعهم وفي كل المجالات والقضايا.

11 ديسمبر 2013: تقرير المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان A/HRC/25/55K

حماية المدافعين عن حقوق الإنسان من خلال إطار قانوني موثوق، هو مصدر قلق للشركات والمستثمرين: https://www.iccr.org/sites/default/files/resources_attachments/investor_alliance_for_human_rights_hrds_sign-on_final04.23.18.pdf

12 <https://www.refworld.org/docid/53bfa8564.html> الفقرة 16

د. القوانين المقيدة لحقوق المدافعين عن حقوق الإنسان

تزال هناك فجوة شاسعة بين الالتزامات التي تعهدت بها الدول في إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان والصكوك الدولية الأخرى بشأن حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وبين التنفيذ على أرض الواقع. كما أن هناك زيادة مثيرة للقلق والريبة في إصدار القوانين التي تقيد ممارسة الحقوق والحريات الأساسية، وهي حقوق ضرورية للمدافعين عن حقوق الإنسان حتى يتسنى لهم القيام بعملهم المشروع. ومثال ذلك، قانون مكافحة الإرهاب في الفلبين،¹³ وقانون الأمن القومي في هونغ كونغ¹⁴، وقانون الحماية من الكذب والأخبار الباطلة والتلاعب عبر الإنترنت وقانون النظام العام وقانون إقامة العدل في سنغافورة،¹⁵ ومسودة قانون النظام العام في كمبوديا.¹⁶

بناءً على ما نصت عليه مبادئ باريس، يجب أن تتمتع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بصلاحيات تقديم آرائها إلى البرلمان والهيئات المختصة الأخرى بشأن الأحكام التشريعية أو الإدارية التي تؤثر على حقوق الإنسان للتوصية باعتماد أو تعديل التشريعات الوطنية حتى تتمثل للصكوك الدولية لحقوق الإنسان ومخاطبة الرأي العام بحرية في قضايا حقوق الإنسان.¹⁷

من هذا المنطلق، عليك كمؤسسة دور مهم في مراقبة مشاريع القوانين التي قد يكون لها (بقصد أو دون قصد) تبعات مقيدة لحقوق المدافعين عن حقوق الإنسان. فمن المهم أن تأخذ في عين الاعتبار أن هذه القوانين نادراً ما تذكر صراحة نية تقييد المدافعين عن حقوق الإنسان، فعادة ما يتم تقديم القوانين بأهداف فضفاضة وغير واضحة مثل "حماية النظام العام" أو "مكافحة الإرهاب" أو "حماية الأمن القومي".

فضلاً عن ذلك، يجب أن يكون الانخراط في القوانين التي تؤثر على حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان بالتشاور مع المدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من أصحاب المصلحة ممن يمكنهم تقديم رؤية مستنيرة وثاقبة بخصوص الآثار المحتملة للقوانين. وبطبيعة الحال، ستوفر هذه المشاورات أيضاً إرشادات بشأن القوانين التي تتطلب اهتماماً عاجلاً من جانب المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان التي تنتمي إليها في الدعوة إلى إلغاء أو تعديل القانون أو السياسة أو اللوائح أو أحكام محددة في التشريع.

وفور تحديد القوانين الخطيرة، يجب وضع استراتيجية للتعامل ويمكن أن تتضمن استراتيجيات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الهادفة إلى تعديل أو إلغاء التشريعات التقييدية بيانات علنية تعبر عن القلق بشأن التشريع، ورفع دعاوى المصلحة العامة، والاستفسارات الوطنية، والدعوة المباشرة مع ممثلي الحكومة والهيئات أو البرلمانين، فضلاً عن الحملات التي تركز على المجتمع. ويمكنك تقديم المشورة الفنية الأنسب للسياق الوطني المحدد ومن ثم تطويرها وتنفيذها بالتشاور مع المدافعين عن حقوق الإنسان.

يمكن كذلك أن تكون الأنشطة التثقيفية والترويجية بخصوص مواضيع حقوق الإنسان بمثابة جزء من حملة ضد القوانين التقييدية، كما أن المنتديات أو ندوات الويب - التي يناقش فيها أعضاء الشبكة الوطنية لحقوق الإنسان التي تنتمي لها الآثار القانونية المترتبة على قوانين معينة - يمكن أن تكون طريقة مفيدة لاطلاع المجتمع المدني بآخر المستجدات ومناقشته فيها. ويمكن تنظيم هذه الأنشطة أو رعايتها أو دعمها من المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان التي تنتمي لها ويمكنك أيضاً طلب الدعم أو البيانات من المنظمات الدولية، والتي قد يكون لها حجم متابعة أكبر على الإنترنت أو في الفضاءات الدولية.

وفي هذا المضمار، يمكن الاطلاع على أمثلة مفيدة في موقع "تقارير الاتصال والبحث" الخاص بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان، حيث يتم تخزين الرسائل التي يرسلها أصحاب ولايات الإجراءات الخاصة المكلفين من الأمم المتحدة إلى الدول، وبعضها يتعلق بالقوانين والسياسات واللوائح على المستوى الوطني وما يرتبط بها من معايير حقوق الإنسان الدولية.¹⁸ يمكنك أيضاً التواصل مع أصحاب ولايات الإجراءات الخاصة ذات الصلة للحصول على المشورة.

13 [/https://ishr.ch/latest-updates/philippines-anti-terrorism-law-further-threatens-safety-human-rights-defenders](https://ishr.ch/latest-updates/philippines-anti-terrorism-law-further-threatens-safety-human-rights-defenders)

14 <https://ishr.ch/latest-updates/hong-kong-un-committee-raises-questions-about-national-security-law-police-violence-and-free>

15 <https://www.hrw.org/news/2021/09/30/singapore-must-expand-civic-space-and-end-undue-restrictions-fundamental-freedoms>

16 [/https://www.amnesty.org/en/documents/asa23/2873/2020/en](https://www.amnesty.org/en/documents/asa23/2873/2020/en)

17 مبادئ باريس المادة الثالثة: https://apf-prod.s3.amazonaws.com/media/resource_file/SCA_General_Observations_February_2018.pdf?AWSAccessKeyId=AKIA57J6V557ISASX34R&Signature=B5aMLNOsFJIiyYXBujtR%2Fh21ag0%3D&Expires=1635448674

الملاحظة العامة رقم 1.2 الخاصة بولاية حقوق الإنسان

18 spcommreports.ohchr.org/TmSearch/Mandates?m=30; ohchr.org/EN/Issues/SRHRDefenders/Pages/comments-legislation-policy.aspx

دراسات الحالة:

أصدرت مفوضية حقوق الإنسان الفلبينية في يونيو 2020 بيانًا عامًا بشأن قانون مكافحة الإرهاب المقترح.¹⁹ تبين فيه بوضوح أن أحكام هذا القانون كانت مصدر قلق للجنة عند النظر إليها من منظور حقوق الإنسان.

عندما تم الإعلان عن إصلاحات مقيدة للقانون الوطني الخاص بالمنظمات غير الحكومية، قدمت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في غواتيمالا دعوى قانونية أمام المحكمة الدستورية للبلاد، مطالبة بإعلان القانون غير دستوري لآثاره الضارة على فضاء المجتمع المدني.²⁰

هـ. قوانين حماية المدافعين عن حقوق الإنسان

تقع على عاتق الدول المسؤولية الأساسية عن ضمان قدرة المدافعين عن حقوق الإنسان على أداء عملهم بحرية وفي ظل بيئة آمنة ومواتية. وخلال السنوات الأخيرة الماضية، قامت مجموعة واسعة من خبراء وآليات الأمم المتحدة - بما في ذلك الإجراءات الخاصة والهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، إلى جانب هيئات وخبراء حقوق الإنسان الإقليميين، بدعوة كافة الدول إلى إنفاذ القوانين التي تضمن بشكل صريح الحقوق المعاد تأكيدها في إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان.

وبالرجوع إلى تسعينيات القرن الماضي، تم إنشاء آليات حماية المدافعين عن حقوق الإنسان لأول مرة على الإطلاق في كولومبيا والبرازيل. وفي الآونة الأخيرة، اعتمدت كوت ديفوار وبوركينا فاسو ومالي في غرب إفريقيا، علاوة على هندوراس والمكسيك وبيرو ومنغوليا، قوانين لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وهناك مشاريع قوانين معروضة على البرلمان الفلبيني بغرفتيه.

وفي عام 2016، سهلت منظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان صياغة "القانون النموذجي بشأن الاعتراف بالمدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان وحمايتهم".²¹ ويحظى القانون بتأييد 28 خبيرًا رفيع المستوى وتم إعداده على مدى ثلاث سنوات بمساهمات من أكثر من 500 من المدافعين عن حقوق الإنسان من أكثر من 110 دولة من جميع المناطق والمناطق الفرعية والتقاليد القانونية. وفي هذا السياق، يخدم القانون النموذجي ثلاثة أهداف أساسية:

- تقديم المساعدة والإرشاد التقني للدول من أجل صياغة القوانين والسياسات وإنشاء المؤسسات على الصعيد الوطني لدعم عمل المدافعين عن حقوق الإنسان وحمايتهم من الأعمال الانتقامية والهجمات;
- توفير أداة للمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يسعون من أجل الحصول على اعتراف قانوني أقوى وحماية لعملهم المهم
- تزويد كل من الدول والمدافعين عن حقوق الإنسان بأداة لقياس وتقييم نطاق القوانين والسياسات القائمة وفعاليتها.

تحقيقًا لذلك، يوفر القانون النموذجي مرجعًا وموردًا مهمًا للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تعمل مع المدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني من أجل صياغة قانون حماية المدافعين عن حقوق الإنسان.

ويهدف القانون النموذجي إلى أن يتمتع قدر الإمكان بشمولية في الطرح والعرض، مع التسليم بأنه سيحتاج إلى قدر من التكيف كي يتماشى مع السياقات الوطنية والأطر القانونية والدستورية الوطنية. وتهدف الأحكام الموضوعية الواردة في القانون النموذجي، كحد أدنى، إلى توفير معيار يقاس على أساسه تنفيذ الأحكام ذات الصلة من إعلان الأمم المتحدة، وإنفاذ تلك الأحكام بكامل مفعولها وأثرها. وهناك مجموعة من الأحكام التي أدرجت في القانون النموذجي أو استرشد في صياغتها بممارسات جيدة يتجاوز نطاقها الالتزامات أو المعايير المنصوص عليها في إعلان الأمم المتحدة أو الصكوك الدولية الأخرى.

ويمكن اعتماد القانون النموذجي بعدة طرق، اعتمادًا على السياق القانوني الوطني والتقاليد القانونية السائدة، بوسائل منها المزج بين التشريعات واللوائح، أو التشريعات والمراسيم الرئاسية أو التنفيذية، أو التشريعات والسياسات.

<https://chr.gov.ph/statement-of-the-commission-on-human-rights-on-the-proposed-anti-terrorism-act-of-2020/> 19

<https://twitter.com/PDHgt/status/1407028163104886800> 20

<https://ishr.ch/defenders-toolbox/resources/model-law/> 21

ولا بد أن تجري عملية صياغة وتنفيذ أي قانون وطني بشأن حماية المدافعين عن حقوق الإنسان بالتشاور الوثيق مع المدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من الجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع المدني. ولا بد أيضًا من مراعاة تطبيق منظور جنساني والتعامل بحساسية مع الأوضاع المحددة والاحتياجات الخاصة بالمدافعات عن حقوق الإنسان وغيرهن من المجموعات أو الفئات المعرضة للخطر من المدافعين عن حقوق الإنسان. ومن الضروري أيضًا أن يحظى أي قانون بشأن حماية المدافعين عن حقوق الإنسان بدعم سياسي رفيع المستوى وأن يقترن اعتماده بإتاحة الموارد الكافية لتنفيذه تنفيذًا كاملاً وفعالاً.

وينبغي التسليم بأن وضع قانون مخصص للاعتراف بالمدافعين عن حقوق الإنسان وحمايتهم بالاستناد إلى هذا القانون النموذجي يعد عنصرًا ضروريًا، ولكنه في حد ذاته لا يغني عن سائر مكونات هذا الإطار لتهيئة بيئة آمنة ومواتية للمدافعين عن حقوق الإنسان. وإلى جانب إقرار قانون حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، يجب أيضًا مراجعة أو تعديل أي قانون أو سياسة تقيد عملهم.

هناك عدة عناصر أساسية لأي أداة فعالة لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك ضمان ما يلي:

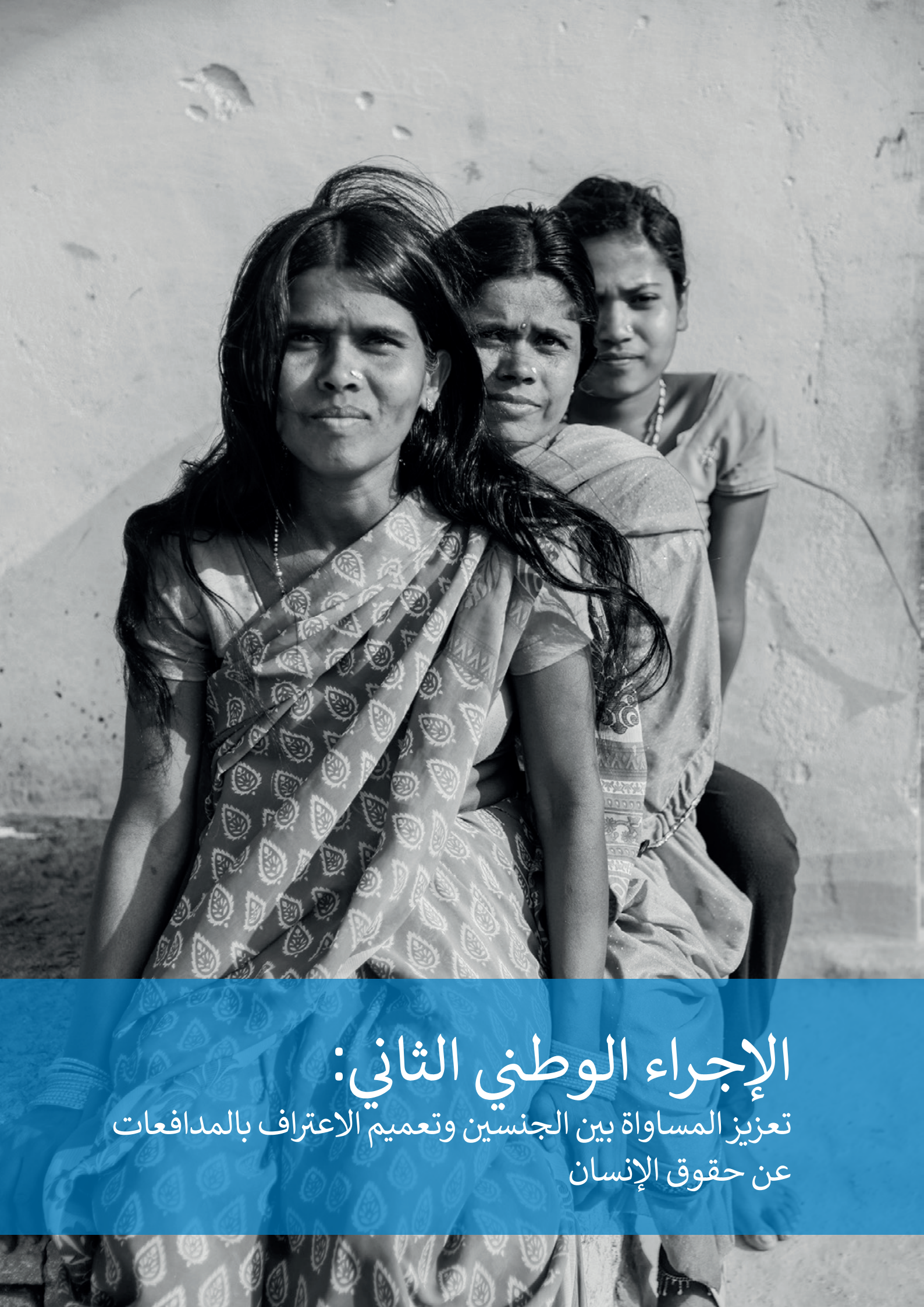
1. صياغتها بالتشاور الوثيق مع المجتمع المدني;
2. التمتع بدعم سياسي رفيع المستوى;
3. عدم السعي لفرض "مسؤوليات" على المدافعين عن حقوق الإنسان;
4. اشتغالها على أحكام تحدد وتستجيب لمخاطر و / أو نقاط ضعف معينة واحتياجات الحماية;
5. تحديد التزامات الجهات الحكومية وغير الحكومية
6. اشتغالها على أحكام التنفيذ والعقوبة والجبر.
7. آليات الحماية مزودة بالموارد الكافية وتشمل المدافعين عن حقوق الإنسان في الحوكمة وصنع القرار.

ومن الضروري أن نلاحظ أن بعض الحكومات قد تضع وتمرر قانون حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، يكون في الحقيقة له تأثير مقيد لحقوق المدافعين عن حقوق الإنسان، أو يحتوي على أحكام محددة قد تقيد المدافعين عن حقوق الإنسان. ومن أمثلة ذلك قانون حماية المدافعين عن حقوق الإنسان في منغوليا، والذي يحتوي على أحكام متعددة لصالح المدافعين عن حقوق الإنسان، لكن بعضها يسعى إلى تقييد حقوقهم.

دراسة حالة:

تم الاحتفاء بقانون "منغوليا بشأن الوضع القانوني للمدافعين عن حقوق الإنسان" كأول قانون مخصص لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان يتم اعتماده في قارة آسيا. ومع ذلك، وعلى الرغم من الاعتراضات الرئيسية من المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان، تم إدراج بعض الأحكام العامة التي يمكن استغلالها بسهولة لتقييد حقوق المدافعين في النسخة النهائية.

فعلى سبيل المثال، يحظر القانون "التشهير بشرف أو سمعة الآخرين" وهو حكم يمكن إساءة استغلاله لتكليم أفواه المدافعين عن حقوق الإنسان أو تجرييمهم، كما حدث مع القوانين الوطنية الأخرى. من ناحية أخرى، يضع القانون قيودًا على التمويل من المنظمات أو الأشخاص الذين يقومون بأنشطة تعتبر "إرهابية أو متطرفة أو تضر بالوحدة الوطنية" وهي مصطلحات عامة فضفاضة يمكن استخدامها لإدراج أي منظمة لا ترضى عنها الحكومة في القائمة السوداء. وفي هذا الصدد، بذلت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في منغوليا جهودًا حثيثة في المداخلات الهادفة لتعزيز القانون.



الإجراء الوطني الثاني:

تعزيز المساواة بين الجنسين وتعميم الاعتراف بالمدافعات
عن حقوق الإنسان

أ. الاعتراف الصريح بالمدافعات عن حقوق الإنسان في أنشطة الحماية والتعزيز

تضع خطة العمل الإقليمية النساء المدافعات عن حقوق الإنسان في طليعة إطارها الخاص بالحماية والتعزيز. ومع ملاحظة أن المدافعين عن حقوق الإنسان المتحولين جنسياً وغير المنتمين للثنائية الجندرية يواجهون تحديات حماية مختلفة وأحياناً أكثر تعقيداً نتيجة لهوياتهم الجندرية، فإن خطة العمل الإقليمية تصنف النساء المتحولات جنسياً كمدافعات عن حقوق الإنسان.

وتتعرض المدافعات عن حقوق الإنسان للمخاطر ذاتها التي يتعرض لها أي مدافع عن حقوق الإنسان ولكنهن، كنساء، معرضات كذلك للعنف القائم على النوع الاجتماعي والمخاطر الخاصة بنوع الجنس لأنهن يتحدن الأعراف الجنسانية القائمة داخل مجتمعاتهم.

وبالإضافة إلى النوع الاجتماعي، هناك العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والجغرافية التي تؤثر على كيفية تعرض المدافعات عن حقوق الإنسان للانتهاك، وتشمل هذه العوامل الطبقة والدين والعمر واللغة والتوجه الجنسي والموقع والعرق والإثنية.

وغالباً ما تتفاقم عوامل الخطر المذكورة بسبب السياقات المختلفة التي تعيش وتعمل فيها المدافعات عن حقوق الإنسان. ففي السياقات العسكرية - على سبيل المثال - يتم استخدام العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي من جانب الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية "لتأكيد أو إعادة التأكيد على التسلسل الهرمي الجنساني وغيره من التسلسلات الهرمية الاجتماعية / السياسية" و "كسلاح حربي"²² وفي ظل الأنظمة الاستبدادية، قد يُنظر إلى المدافعات عن حقوق الإنسان على أنهم "يتحدون عدم المساواة الاجتماعية القائمة أو يعرضون مواطن القصور في النظم السياسية والحكومة"²³

وبالمثل، فإن المدافعات عن حقوق الإنسان العاملات في السياقات التي تحتوي الأصولية الدينية والثقافية أكثر عرضة للاعتداءات من نظرائهن الذكور ويرجع ذلك إلى أنه يُنظر لهن على أنهم قد تجاوزن الأعراف الاجتماعية السائدة. وربما يتخذ العنف المرتكب ضد المدافعات عن حقوق الإنسان شكلاً جنسياً كوسيلة "لإعادة النساء إلى أدوارهن التقليدية"²⁴ وأخيراً، يلعب نمو ونفوذ الشركات عبر الوطنية أيضاً دوراً متزايداً في ارتكاب العنف ضد المدافعات عن حقوق الإنسان والمجتمعات التي تحداهم.²⁵

وبناءً عليه، تتطلب المدافعات عن حقوق الإنسان حماية خاصة من منظور النوع الاجتماعي. ففي حين أن هناك الآن مراجع مختلفة تتناول المخاطر التي تواجه المدافعات عن حقوق الإنسان، كتقرير التحالف الدولي للمدافعات عن حقوق الإنسان "حقنا في الأمان: النهج الشامل للمدافعات عن حقوق الإنسان في الحماية"، وبينما بعض المخاطر التي تواجهها المدافعات عن حقوق الإنسان قد تكون متماثلة عبر المناطق وداخلها، غير أن البعض الآخر سيختلف باختلاف السياقات الوطنية. وكخطوة أولية، يجب عليك التشاور مع المدافعات عن حقوق الإنسان لكي تُكون رؤية ثاقبة بخصوص احتياجات الحماية والمخاطر الخاصة بهن في السياق الوطني الخاص بعمل مؤسستك. ويجب عليك أيضاً التشاور مع المدافعات عن حقوق الإنسان لتحديد أفضل طريقة لدعم عملهن، بما في ذلك حملات التوعية وبرامج المناصرة.

وترى المدافعات عن حقوق الإنسان أن تجاهل الاعتراف بمساهمتهن الجوهرية في حركات حقوق الإنسان كشكل من أشكال العنف.²⁶ وفي هذا الصدد، فالتحدث علناً عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بشأن المخاطر واحتياجات الحماية الخاصة بالمدافعات عن حقوق الإنسان سيعزز الوعي بخصوصية وضعهن. علاوة على ذلك، يمكنك العمل كحلقة وصل مهمة بين ممثلي الحكومة والمدافعين عن حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، ستقوم المدافعات عن حقوق الإنسان في بلدك بإرشادك عن كيفية توصيل المخاطر التي يتعرضن لها واحتياجات الحماية الخاصة بهن إلى نظرائهن الحكوميين، بحيث تعترف الإجراءات الحكومية بالمدافعات عن حقوق الإنسان وتولي اهتماماً خاصاً بهن.

22 التحالف الدولي للمدافعات عن حقوق الإنسان. التقرير العالمي عن حالة المدافعات عن حقوق الإنسان 2012، صفحة 26. الويب. يناير 2014. https://defendingwomen-defendingrights.org/wp-content/uploads/2014/03/WHRD_IC_Global-Report_2012.pdf

23 التحالف الدولي للمدافعات عن حقوق الإنسان. التقرير العالمي عن حالة المدافعات عن حقوق الإنسان 2012، الويب. يناير 2014. https://defendingwomen-defendingrights.org/wp-content/uploads/2014/03/WHRD_IC_Global-Report_2012.pdf

24 التحالف الدولي للمدافعات عن حقوق الإنسان. التقرير العالمي عن حالة المدافعات عن حقوق الإنسان 2012، صفحة 7. الويب. يناير 2014. https://defendingwomen-defendingrights.org/wp-content/uploads/2014/03/WHRD_IC_Global-Report_2012.pdf

25 https://www.awid.org/sites/default/files/atoms/files/Our%20Right%20To%20Safety_FINAL.pdf

26 https://www.awid.org/sites/default/files/atoms/files/Our%20Right%20To%20Safety_FINAL.pdf

عند صياغة أي حملة لزيادة الوعي أو برنامج مناصرة أو برنامج لتعزيز سبل الحماية القانونية الوطنية أو أي إجراءات أخرى تتخذها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان يجب الأخذ في الاعتبار المخاطر التي تواجه المدافعات عن حقوق الإنسان واحتياجاتهن، كما يجب مراعاة تلك المخاطر والاحتياجات عند تنفيذ أي إجراء وطني مدرج في هذا الدليل، مع تعميم نهج جندي في جميع الإجراءات.

ب. تصنيف البيانات حسب الجنس

هناك عامل آخر يساعد على إدامة العنف ضد المدافعات عن حقوق الإنسان وهو عدم الاعتراف بهذا العنف وتوثيقه. فعلى سبيل المثال، قد يتم اعتقال المدافعات عن حقوق الإنسان في مظاهرة، وقد يتعرضن أيضًا للتحرش الجنسي والإساءة اللفظية من جانب المسؤولين المحتجزين لهن، بالرغم من أن هذا التحرش قد يمر دونما توثيق أو اعتراف أو إبلاغ. وعلى غرار ذلك، غالبًا ما لا يتم تصنيف البيانات التي توثق العنف ضد المدافعين عن حقوق الإنسان حسب الجنس، كما لا توجد مؤشرات لتحليل العنف الموجه بشكل خاص ضد المدافعات عن حقوق الإنسان. ومن الآثار الإضافية المترتبة على هذه البيانات الناقصة أنها تتسبب في عدم كفاية الموارد لتوفير حماية محددة للمدافعات عن حقوق الإنسان.²⁷

وكما ورد في تعريفات دليل منتدى آسيا والمحيط الهادئ للرصد والتقييم والمساءلة والتعلم²⁸، فإن البيانات المصنفة / المقسمة هي البيانات التي تم جمعها وتحليلها وتقديمها بشكل منفصل وفقًا للفئات الفرعية مما يتيح إجراء مزيدًا من التحليل وتحديد الاتجاهات / التمييز. على سبيل المثال بيانات مصنفة حسب الجنس.

إن البيانات والمعلومات المصنفة حسب نوع الجنس تمكن الفرد من تقييم الانتهاكات المستمرة وتطوير الاستجابات والسياسات المناسبة القائمة على الأدلة. وفي الظروف المثالية، يتم جمع تلك البيانات على مدار عدة سنوات لتتبع التغييرات واتخاذ الإجراءات التصحيحية. ويمكن لمنظمات المجتمع المدني، بما فيها المنظمات غير الحكومية ومنظمات حقوق المرأة والمدافعين عن حقوق الإنسان، أن تكون من أكثر الحلفاء قيمة في جمع المعلومات حول التأثير المحتمل أو الفعلي للسياسات، ويجب استشارتهم بانتظام. ومن المهم أن تضع في اعتراك أن البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي لا ينبغي أن تركز بشكل كبير على "النساء فقط" حيث يجب أيضًا مراعاة الرجال والنساء المتحولين جنسيًا وغير المنتمين للثنائية الجندرية وغيرهم من المدافعين عن حقوق الإنسان الآخرين الذين لديهم هويات جنسانية فعلية أو متصورة، وتعبيرات وخصائص جنسية تضعهم في حالة ضعف معينة. علاوة على ما سبق، يمكنك أيضًا لعب دور مهم في بناء وعي الإحصائيين وممثلي الوزارات الحكومية بخصوص القضايا الجنسانية من خلال الحملات الإعلامية وبرامج التدريب.

ونستعرض هنا²⁹ بعض الأمثلة على تصنيف البيانات حسب النوع الاجتماعي على المستوى الوطني. ويمكن لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ تقديم دروس ومعلومات حول كيفية ضمان تصنيف البيانات المتعلقة بالانتهاكات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان حسب الجنس

https://www.awid.org/sites/default/files/atoms/files/Our%20Right%20To%20Safety_FINAL.pdf 27

https://www.google.com/url?q=https://www.asiapacificforum.net/resources/monitoring-evaluation-accountability-and-learning-guide-national-human-rights-institutions/&sa=D&source=docs&ust=1637346715487000&usg=AOvVaw27_lucT1tMwipZuFQOjUZy 28

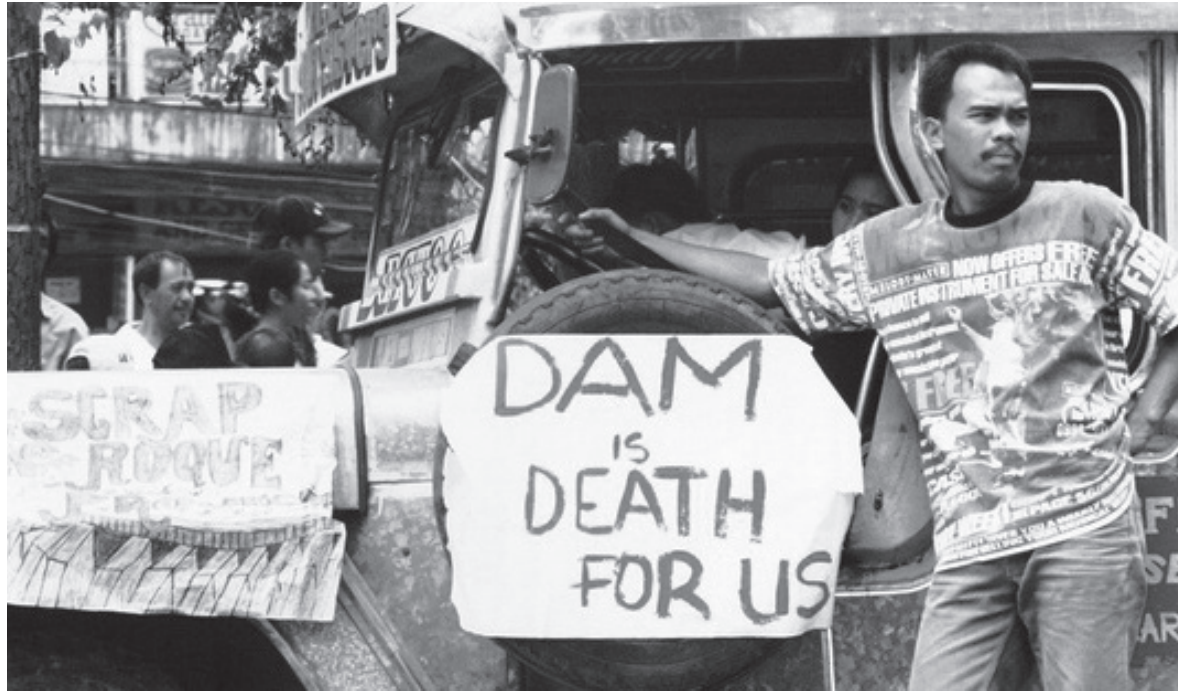
[/www.oecd.org/gender/governance/toolkit/government/assessment-of-gender-impact/disaggregated-data](http://www.oecd.org/gender/governance/toolkit/government/assessment-of-gender-impact/disaggregated-data) 29

ج. حماية المدافعين عن حقوق الإنسان المتحولين جنسياً وغير المنتمين للثنائية الجندرية

وفقاً لاستراتيجية المساواة بين الجنسين لعام 2019 التي أعدها منتدى آسيا والمحيط الهادئ، سيدعم المنتدى الأعضاء في تعميم المنظور الجنساني في سياق الهويات المتنوعة، ويعترف بأن النساء يشملن النساء والفتيات المتحولات جنسياً. وسيضمن المنتدى أيضاً أن يشمل عمل تعميم المنظور الجنساني مكونات مستهدفة تتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان المتحولين جنسياً وغير المنتمين للثنائية الجندرية حيث يواجه المدافعون عن حقوق الإنسان المتحولين جنسياً وغير المنتمين للثنائية الجندرية تهديدات بالعنف والترهيب تفوق تلك الموجهة للمدافعات عن حقوق الإنسان.

وفي هذا الشأن، يمكن أن تلعب المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان التي تنتمي لها دوراً رئيسياً في تعزيز الوعي والتواصل بشأن المخاطر المحددة التي تواجه المدافعين عن حقوق الإنسان المتحولين جنسياً وغير المنتمين للثنائية الجندرية. ويجب أن يتم ذلك بشكل دائم تحت قيادة المدافعين عن حقوق الإنسان المتحولين جنسياً وغير المنتمين للثنائية الجندرية أنفسهم وبالتشاور معهم. وفي السياقات الوطنية التي يصنف فيها النوع الاجتماعي من قبل النظام القانوني أو المنظور المجتمعي تصنيفاً صارماً حازماً لا يقبل سوى الثنائية الجنسانية أو ينظر نظرة ناقدة للمدافعين عن حقوق الإنسان المتحولين جنسياً وغير المنتمين للثنائية الجندرية، فيجب دائماً تقييم المخاطر الأمنية مع المدافعين عن حقوق الإنسان المتحولين جنسياً وغير المنتمين للثنائية الجندرية قبل أي حملة أو إجراء متعلق بالانتهاكات الموجهة ضدهم، بما يتماشى مع نهج "لا ضرر ولا ضرار" المحدد في بداية هذا الدليل.

سيوفر منتدى آسيا والمحيط الهادئ الموارد والبرامج التدريبية بخصوص تعميم **المنظور الجنساني**³⁰ وكيف يمكن للأعضاء تنفيذ ذلك في أدائهم اليومي، وسيشمل ذلك أيضاً المدافعين عن حقوق الإنسان المتحولين جنسياً وغير المنتمين للثنائية الجندرية.





الإجراء الوطني الثالث:

رفع الوعي بحقوق المدافعين عن حقوق الإنسان

إن المعلومات هي أساس التمتع الفعال بحقوق الإنسان، فعند امتلاك المعلومة المناسبة حول حقوقنا، نعرف ما يمكننا المطالبة باحترامه والوفاء به؛ وعند امتلاك المعلومة المناسبة حول حقوق الآخرين، نعرف كيف نحترم هذه الحقوق ونعززها.

ولا يختلف ذلك الوضع في حالة المدافعين عن حقوق الإنسان، فليس كل جهات الدولة على علم بإعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان ولا يدركون الالتزامات التي ترتبت عليهم بموجبها. وبالمثل، فليس جميع المدافعين عن حقوق الإنسان على علم بالحقوق الواردة في الإعلان. علاوة على ذلك، فإن الفهم الجيد بخصوص العمل المشروع للمدافعين عن حقوق الإنسان يمكن أن يدعم عملهم ويزيد من تأثيره. على سبيل المثال، غالبًا ما يتضمن العمل الذي يقوم به المدافعون عن حقوق الإنسان نية للتأثير على صنع القرار على مستويات رفيعة، حيث يصبح الضغط السياسي أداة لا غنى عنها للحصول على نتائج ملموسة، لكن نادرًا ما يمكن تحقيق التأثير السياسي دون دعم ووعي.

ونقول بنظرة نافذة أن افتقار الدعم الجماهيري للمدافعين عن حقوق الإنسان يمكن أن يؤثر على سلامتهم وأمنهم، بل أن الموقف السلبي تجاه المدافعين عن حقوق الإنسان يمكن أن يؤدي إلى تعرضهم للهجمات، كما أن اللامبالاة حيال هذه الانتهاكات وعدم الازدراء العلني لها قد يحفز الإفلات من العقاب.³¹

سيتناول هذا القسم الإجراءات التي يمكن أن تتخذها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان التي تنتمي لها لرفع الوعي بحقوق المدافعين عن حقوق الإنسان داخليًا (داخل مؤسستك) وخارجيًا (مع الجمهور).

أ. تعميم حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان في أنشطة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

في محاولة السعي لتعزيز حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان خارجيًا، فمن الضروري أن تكون حالتهم معروفة جيدًا ومعممة داخل المؤسسة نفسها.

أ. تعميم حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان داخل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان التي تنتمي لها

في هذا السياق، يشير التعميم إلى ضمان توفر الاعتبارات المتعلقة بحقوق المدافعين عن حقوق الإنسان وضرورات حمايتهم في جميع عناصر العمل الذي تقوم به، وأن هذه الاعتبارات ليست في معزل أو بمنأى عن الاعتبارات الأخرى.

وكما هو موضح في **الإجراء الوطني الرابع** الذي سيرد أدناه، يمكن للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان التي تنتمي لها تعيين حلقة اتصال لشؤون المدافعين عن حقوق الإنسان يمكنها المساعدة في ضمان تعميم القضايا ذات الصلة بالمدافعين عن حقوق الإنسان في كافة أركان المؤسسة.

إن حلقة الاتصال المختصة بشؤون المدافعين عن حقوق الإنسان في مؤسستك، أو أي وكالة تحددها لقيادة الترويج لحقوق المدافعين عن حقوق الإنسان في مؤسستك، قد يكون لها الوظائف والاختصاصات التالية:³²

- العمل كمستشار للعمليات داخل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان لتعميم وجهات نظر المدافعين عن حقوق الإنسان.
- رصد عمل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وتقديم المشورة بشأن الطرق المختلفة التي يمكن من خلالها مراعاة العناصر ذات الصلة بالمدافعين عن حقوق الإنسان في كافة أركان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.
- جمع وتحليل وترجمة المعرفة إلى المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان حول المدافعين عن حقوق الإنسان وحقوقهم.
- العمل كحلقة وصل ومركز تدريب للمنظمات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الأخرى بتوفير برامج تدريب للموظفين بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان.

ب. تعميم دور المدافعين عن حقوق الإنسان في الحملات والاتصالات حول مختلف القضايا الموضوعية

تعميم دور المدافعين عن حقوق الإنسان في الاتصالات الخارجية يتضمن دمج المدافعين عن حقوق الإنسان في مختلف مواد الاتصالات والحملات، حتى لو كانت لا تركز بشكل خاص على المدافعين عن حقوق الإنسان. هذا التقاطع واضح نظرًا لأن المدافعين عن حقوق الإنسان من العناصر الأساسية في تعزيز وحماية الحقوق وسيادة القانون.

³¹ <https://static1.squarespace.com/static/58a1a2bb9f745664e6b41612/t/5f7eddb62c1737355da32499/1618482603792/Policy+Brief+9+%28English%29.pdf>، صفحة 5

³² <https://www.humanrights.dk/sites/humanrights.dk/files/media/document/Lorion%20Defining%20GHRFPs%20-%2020DIHR%202021%20Final.pdf>، صفحة 58

فضلاً عن ذلك، يمكن لمشاركة المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يعملون على الموضوع ذي الصلة أن توفر مدخلات ثمينة لعملك، ويمكن أن تؤدي مشاركتهم في الحملات إلى زيادة فعالية الحملة، بل والأكثر من ذلك أنه في حال إذا شارك المدافعون عن حقوق الإنسان من المجتمعات المحلية في أنشطتك وحملاتك، شريطة توفر الأمان، فيمكن أن يشجع ذلك أشخاصاً من المجتمع على المشاركة لأنهم قد شاهدوا بالفعل شخصاً من مجتمعهم يشارك معك.

من المهم أيضاً أن تقوم المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان التي تنتمي لها بتنفيذ أنشطة وحملات تتعلق بشكل محدد بحقوق المدافعين عن حقوق الإنسان. انظر **الجزء الثاني** أدناه لمزيد من المعلومات حول هذا الأمر.

ب. إسقاط التهم الموجهة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان³³

تسلط خطة العمل الإقليمية الضوء على ضرورة مكافحة حملات التشهير وتلطيخ السمعة التي غالباً ما يتحملها المدافعون عن حقوق الإنسان عند القيام بأنشطة توعية لهم.³⁴ فحملات التشهير والخطاب الذي يضفي الشرعية على أفعال المعتدين لها تأثير خطير على المدافعين عن حقوق الإنسان وعملهم. يمكن لمثل هذه الروايات والانتهاكات تغيير المواقف المجتمعية تجاه المدافعين عن حقوق الإنسان، مما يؤدي إلى خسارة الدعم لعملهم وإعاقة جهود حمايتهم بل وحتى التحفيز على ارتكاب اعتداءات جديدة ضدهم.³⁵

وعليه، من الواضح في هذا الخصوص أن هناك حاجة ملحة لصياغة استراتيجية موجهة نحو إسقاط السرديات التي تشوه سمعة المدافعين عن حقوق الإنسان. ولا تقتصر أهمية ذلك على ضمان سلامتهم وقدرتهم على القيام بعملهم فقط، فأي استراتيجية فعالة على المستوى الوطني يجب أن تكون ذات صلة بالسياق الوطني. وفيما يلي بعض الخطوات لصياغة استراتيجية فعالة في هذا الصدد:³⁶

- التحقيق في كيف يتصور الجمهور المدافعين عن حقوق الإنسان وعملهم وكيف تصورهم وسائل الإعلام..
- دعوة الجهات الفاعلة خارج مجال حقوق الإنسان، كالصحفيين والسياسيين والشخصيات العامة، لفحص الروايات عن المدافعين عن حقوق الإنسان. ويجب عليك مناقشة الأساليب والاستراتيجيات الممكنة لتغيير الروايات السائدة مع تلك المجموعات.
- مراعاة استخدام الروايات الإيجابية عند التواصل بشأنهم (ستتم مناقشة هذا الأمر بمزيد من التفصيل في القسم التالي)، بما في ذلك إبراز القيم التي يحميها المدافعون عن حقوق الإنسان بدلاً من الأعمال الفردية التي يؤدونها. عند القيام بذلك، تجنب تصويرهم على أنهم "أبطال"، لأن ذلك قد يصرف الأنظار عن مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان في حق المدافعين عن حقوق الإنسان بل ويبرئهم من أي شعور بالمسؤولية.

أ. الروايات الإيجابية بخصوص المدافعين عن حقوق الإنسان

يجب أن تولي اهتماماً خاصاً للروايات الأوسع التي تم صياغتها عن المدافعين عن حقوق الإنسان.

غالباً ما تكون الروايات عن المدافعين عن حقوق الإنسان سلبية، بما في ذلك التركيز على العقوبات التي تواجههم والهجمات وأعمال الانتقام التي يتعرضون لها. فبينما من المهم بالتأكيد أن يتم تسليط الضوء على الصعوبات التي يعاني منها المدافعون عن حقوق الإنسان لاستدعاء التدقيق العام والانتباه الجماهيري، إلا أن هذا النوع من الخطاب يمكن أن يكون له أيضاً تأثير ضار بتحويل انتهاكات حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان لأمر عادي يمر على الأسماع مرور الكرام ويمضي كما لو كان أمراً طبيعياً!! .

علاوة على ذلك، فالتعرض لقدر كبير من الأخبار السلبية عن المدافعين عن حقوق الإنسان قد يكون له تأثير يبلد الأحاسيس، مما يجعل الجماهير تربط بشكل غريزي عمل الدفاع عن حقوق الإنسان بالانتقام والخطر، وبذلك يأتي بنتائج عكسية لأنه يقلل من تأثير القصص التي يتم سردها، وفي الوقت نفسه يردع المدافعين المحتملين عن الانخراط في هذا العمل.

بناءً عليه، يصبح تغيير الخطاب مفيداً وضرورياً بحيث تصل الرسائل إلى قاعدة جماهيرية أوسع وبتأثير أقوى. وفيما يلي بعض النصائح لتحقيق ذلك:³⁷

33 <https://www.google.com/url?q=https://www.protectioninternational.org/sites/default/files/2017-Roundtable-report-EN.pdf&sa=D&source=editors&ust=1632243783827000&usg=AOvVaw2KT4x5vgXGIC85E0QOGggH>

34 خطة العمل الإقليمية؛ صفحة 27

35 <https://www.protectioninternational.org/sites/default/files/2017-Roundtable-report-EN.pdf> صفحة 11

36 <https://www.protectioninternational.org/sites/default/files/2017-Roundtable-report-EN.pdf> صفحة 11 و 13

37 <https://ishr.ch/defenders-toolbox/resources/new-narratives-a-seat-at-the-table/>؛ صفحة 3 و 4 و 9 و 10

- ركز روايتك على الفوائد الملموسة وأهمية عمل المدافعين عن حقوق الإنسان وعلى إنجازاتهم وأهدافهم، وليس على الأخطار والمخاطر التي تواجههم.
- احرص على الإشادة بالتنوع، ولكن مع تسليط الضوء على الرغبات والاهتمامات والخصائص والأهداف المشتركة التي اصطلحت عليها البشرية جمعاء والتي يروج لها المدافعون عن حقوق الإنسان.
- تذكر أن أي شخص يمكن أن يكون من المدافعين عن حقوق الإنسان وأن هناك مصلحة ومسؤولية مشتركة في حماية حقوق الإنسان. ذكر جمهورك بأن أي شخص يمكنه، بل ويجب عليه، المساهمة في أعمال حقوق الإنسان، بوسائل منها احترام ودعم عمل المدافعين عن حقوق الإنسان.
- كن أنت راوي قصة المدافعين عن حقوق الإنسان، فلا تدع روايتك تكون ردًا على خصومك (أو خصومهم).
- حفز جمهورك على المشاركة من خلال ذكر الغد الأفضل المنشود واليوم الأفضل الذي تحقق بالفعل بفضل العمل الحقوقي.
- تعرف على تطلعات ومظالم واحتياجات وآمال الجماهير المستهدفة وصمم رسالتك وفقًا لذلك.
- تأكد من أن رسالتك قادرة على تقديم إجابات واضحة على الأسئلة التالية:
- ما هي قيمك؟: ركز على القيم العالمية الجامعة (العدالة والسلام والحرية) التي تتماشى مع فكرة أن حقوق الإنسان موجودة كاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية.
- ما هي رؤيتك؟: قم بتحفيز جمهورك بمساعدتهم على تصور إلى أي مدى يمكن أن يكون العالم أفضل.
- ما هي المشاكل التي تسعى لحلها؟: حدد مشكلة واضحة وملموسة ومحددة، فاستخدام المصطلحات العامة قد يجعل الأمر يبدو كما لو أن هناك قوى عظمى لا يمكن إيقافها لها تأثير طاغي، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى إبعاد معظم الناس عن محاولة المساعدة. إذا كان الأمر آمنًا، فقم بتسمية المسؤولين.
- ما هو الحل الذي تقدمه وما الذي تحتاجه للنجاح؟ كن واضحًا بشأن الخطوات المحددة التي يمكن اتخاذها على مختلف المستويات لتحقيق التغيير. لا تجعل حجم العمل يبدو شاقًا للغاية. ذكر الناس أنهم قادرون على إحداث الفارق.
- كن قدوة يحتذى بها وتأكد من أن مؤسستك تسترشد بالفعل بالمبادئ التي تبشر بها وتدعو لها. ويجب أن تكون المشاريع المتعلقة بمجموعات محددة (مثل النساء أو الشعوب الأصلية) تحت قيادة أشخاص ينتمون إلى المجموعة أو على الأقل بتوجيه كبير منها.
- عليك ربط مصطلح "حقوق الإنسان" بالمفاهيم الإيجابية وليس بالمفاهيم السلبية التي ترتبط عادة بالجرائم أو الانتهاكات أو الحروب).

ج. إعداد حملات محددة حول حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان

إن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان التي تنتمي لها يمكنها تعزيز الوعي العام وقبول الحق في الدفاع عن الحقوق، وأن العمل كمدافع عن حقوق الإنسان هو وسيلة مشروعة للمطالبة بتغييرات سياسية، وأنه لا يجب على الحكومة أو الكيانات الخاصة إعاقه عمل هؤلاء المدافعين. وكما ناقشنا في **الإجراء الوطني الثاني**، ينبغي تطوير حملات التوعية وبرامج المناصرة مع الأخذ في الاعتبار المخاطر التي تواجه المدافعات عن حقوق الإنسان واحتياجاتهم.

أ. رفع الوعي باحتياجات وأوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان

توفر شرعية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وإمكانية الوصول إليها ومواردها نفوذًا مفيدًا يمكن استخدامه لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان عند التفاوض مع الحكومات أو الشركات.

هناك حاجة ملحة لتبني منهج وقائي فيما يخص حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان ما يعني الانخراط مع أصحاب المصلحة وإبلاغهم بالتزاماتهم ومسؤولياتهم تجاه المدافعين عن حقوق الإنسان، بحيث يتصرفون وفقًا للمعايير الدولية. يمكن أن تتضمن مثل هذه الحملات موارد تهدف إلى تحسين سياسات الحماية؛ مثل تقرير مركز العدالة والقانون الدولي ومنظمة الحماية الدولية فيما يتعلق بالسياسات العامة الفعالة للحق في الدفاع عن حقوق الإنسان المخصصة لتحسين السياسات الحمائية.³⁸ ويمكن للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان التي تنتمي لها استخدام هذا التقرير أو إنتاج تقارير مماثلة في المناقشات الدائرة مع الجهات الحكومية، بما يحفزها على تبني برامج حماية تخصها أو تحسينها.

في حالة الكيانات التجارية، يمكن أن تعقد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان التي تنتمي لها اجتماعات أو حوارات مفتوحة أو دورات تدريبية كما يمكن أن تزود تلك الكيانات بمواد من أجل إرشادها حول *المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان*، فضلاً عن المعايير الأخرى ذات الصلة.

ب. رفع الوعي بالانتهاكات المرتكبة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان

يمكن للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان التي تنتمي لها أيضاً التوعية بانتهاكات الحقوق التي يدافع عنها المدافعون عن حقوق الإنسان، أو حقوقهم هم أنفسهم. يمكن ذلك من خلال البيانات العلنية والمنشورات ووسائل التواصل الاجتماعي أو غيرها من الحملات الإعلامية والمؤتمرات والفعاليات والتقارير المرفوعة إلى الهيئات والآليات الدولية (ستتم مناقشتها في *الجزء السابع أدناه*)، فضلاً عن الاتصال المباشر بالسلطات.

يجب أن تهدف هذه الإجراءات إلى التعظيم من رسالة المدافعين عن حقوق الإنسان، وإلى أن تتم جميع الإجراءات الخاصة بالمدافعين عن حقوق الإنسان بالتشاور معهم.

دراسة حالة:

بادر أحد المدافعين عن حقوق الأرض في تايلاند بمناهضة مشروع بناء ذي تأثير على الحقوق البيئية والمجتمعية، بوسائل تشمل استخدام الجنود لطرد الناس من الأرض بالقوة. وفي هذه القضية، عملت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في تايلاند على رفع الوعي بالوضع على الصعيدين الدولي والوطني، مما ضغط على السلطات المحلية التي اضطرت إلى إيقاف المشروع ودعت إلى عقد اجتماع لمناقشة البدائل.³⁹

ج. إذكاء الوعي بحقوق المدافعين عن حقوق الإنسان

يجب أن يسعى ترويج حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان أيضاً إلى تثقيف المجتمع بالمفاهيم الأساسية للعمل الحقوقي والقيمة التي يضيفها المدافعون عن حقوق الإنسان للمجتمع.

عندما تدعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المدافعين عن حقوق الإنسان بشكل علني، بوسائل تشمل إصدار البيانات أو الحملات العلنية، بما في ذلك على وسائل التواصل الاجتماعي - فإنها تزيد من ظهورها وشرعيتها حيث أن ذلك عادةً ما يُمكن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، كما ذكرنا أعلاه، من الوصول إلى أكبر شريحة من الجمهور كما أن الطبيعة المؤسسية والعلنية لعملها تضفي وزناً لرسائلها.⁴⁰

وفي هذا المضمار، يمكن أن يؤدي التعاون مع المؤسسات الأخرى، كالحكومات أو المنظمات الدولية أو الشركات، إلى تعزيز الحملة. وتلعب وسائل الإعلام دوراً لا يمكن إنكاره في تشكيل الرأي العام، لذلك فإن العمل معها يمكن أن يأتي بنتائج أكثر من مجرد الضغط على الحكومة.⁴¹ يمكن استخدام الحملات الإعلامية للتثقيف حول المدافعين عن حقوق الإنسان والمفاهيم الأساسية للعمل الحقوقي وحقوق المدافعين.

د. الأنشطة ذات التركيز الخاص على المدافعات عن حقوق الإنسان

عند صياغة أي حملة لزيادة الوعي أو برنامج مناصرة أو برنامج لتعزيز سبل الحماية القانونية الوطنية أو أي إجراءات أخرى تتخذها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان يجب الأخذ في الاعتبار المخاطر التي تواجه المدافعات عن حقوق الإنسان واحتياجاتهن. علاوة على ذلك، يمكن للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان التي تنتمي لها أيضاً تنفيذ الأنشطة التي تركز بشكل خاص على المدافعات عن حقوق الإنسان، والتي تسعى إلى تثقيف الآخرين وتلبية احتياجات الحماية المحددة للمدافعات عن حقوق الإنسان.

وتجدر الإشارة إلى أن أي أنشطة تركز بشكل خاص على المدافعات عن حقوق الإنسان يجب أن تسترشد بهن وأن يتم تطوير هكذا أنشطة بالتشاور معهن، إذ يمكنهن على سبيل المثال مناقشة الصور النمطية الجنسانية وغيرها من البنى الاجتماعية الضارة والتحرش الجنسي وأهمية تكافؤ فرص المشاركة والمساواة بين الجنسين.

³⁹ <https://static1.squarespace.com/static/58a1a2bb9f745664e6b41612/t/5f7eddb62c1737355da32499/1618482603792/Policy+Brief+9+%28English%29.pdf>؛ صفحة 5

⁴⁰ <https://static1.squarespace.com/static/58a1a2bb9f745664e6b41612/t/5f7eddb62c1737355da32499/1618482603792/Policy+Brief+9+%28English%29.pdf>؛ صفحة 5

⁴¹ <https://static1.squarespace.com/static/58a1a2bb9f745664e6b41612/t/5f7eddb62c1737355da32499/1618482603792/Policy+Brief+9+%28English%29.pdf>؛ صفحة 5

د. تنظيم حملات توعية بين المدافعين عن حقوق الإنسان

يمكن أن تلعب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان دورًا حاسمًا في حملات التوعية بين المدافعين عن حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، بعض المدافعين عن حقوق الإنسان ليسوا على دراية بالأطر الدولية التي تحمي المدافعين عن حقوق الإنسان أو بما يتضمنه تعريف المدافعين عن حقوق الإنسان، بينما بعضهم الآخر لم يتعامل مع آليات أو هيئات دولية أو إقليمية لحقوق الإنسان، وبعضهم الآخر غير مرتبطين بشبكات أو حركات.

بمقتضى ذلك، ينبغي على المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان التي تنتمي لها أن تنفذ هذه الأنشطة لتزويد المدافعين عن حقوق الإنسان بالمعلومات ذات الصلة بحماية حقوقهم، حيث يمكن لمؤسستك أن تعقد اجتماعات (مؤتمرات وورش عمل وحوارات) أو أن تنشر الموارد (مواقع ويب، وكتيبات، وتقارير) حول الموضوعات التالية:

- من هم المدافعون عن حقوق الإنسان وما هي حقوقهم؟
- تطوير قدرات الحماية لديك:
- الإطار القانوني الوطني والدولي المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان.
- الآليات الوطنية والدولية المتاحة لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. ما هي تلك الآليات وكيفية استخدامها؟
- كيف تستخدم النظام القانوني لحماية حقوقك وحقوق الآخرين. نصائح حول التقاضي الاستراتيجي.

دراسة حالة:

نشرت منظمة الحماية الدولية مقطع فيديو بعنوان: "10 خطوات لتعزيز حمايتك أثناء الدفاع عن حقوق الإنسان"⁴² ولديها أدلة حماية وموارد أخرى للمدافعين عن حقوق الإنسان.⁴³ كما نظمت المنظمة اجتماعات بين المدافعين عن حقوق الإنسان من مناطق مختلفة لمناقشة الخبرات وأفضل الممارسات.⁴⁴

إذا كانت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان التي تنتمي لها تنوي تنفيذ أنشطة تدريبية حول هذه الموضوعات، فقد يكون "دليل الميسرين" الذي أعدته منظمة الحماية الدولية مفيدًا جدًا حيث يحتوي الدليل على نصائح عملية لتنظيم وإعداد جلسات ورش العمل المتعلقة بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان.⁴⁵

ومهما كان النشاط الذي تقرر القيام به، فيجب عليك التأكد من أن هذه النماذج المطروحة لتعزيز القدرات تعمل بالفعل على تمكين المدافعين عن حقوق الإنسان وليس تثبيطهم بأن تكون أبوية ومتعجرفة. قد يؤدي تعزيز القدرات إلى نتائج عكسية عندما:⁴⁶

- تتجاهل أو لا تفهم التجارب التي يعيشها المدافعون عن حقوق الإنسان والسياق المحيط بعملهم.
- تتخذ منهجًا إلزاميًا لتحليل المخاطر:
- يتجاهل احتياجات وهويات كل فرد من المدافعين عن حقوق الإنسان.
- لا يأخذ في الاعتبار علاقات القوة وخصائص المدافعين عن حقوق الإنسان التي تؤدي في حد ذاتها - وعندما تتقاطع مع بعضها البعض - إلى نقاط ضعف معينة (مثل الجنس والميول الجنسية والهويات والتعبيرات الجندرية والخصائص الجنسية والعرق)
- يقترح تدابير حماية "موحدة تناسب الجميع".
- يميز بشكل مباشر أو غير مباشر ضد بعض المدافعين عن حقوق الإنسان من خلال إقصائهم من تدابير الحماية.

www.protectioninternational.org/en/videos/10-steps-improve-your-protection-while-defending-human-rights 42

www.protectioninternational.org/en/defender-tools/publications-new-protection-manual-human-rights-defenders 43

www.protectioninternational.org/en/videos/collective-power-regional-exchange-thai-and-indonesian-hrds 44

<https://www.protectioninternational.org/en/protection-manuals/guide-facilitators> 45

<https://www.protectioninternational.org/sites/default/files/2017-Roundtable-report-EN.pdf> pp. 6, 7, 9, 10, 12, 14 46

- تقصي المدافعين عن حقوق الإنسان من التحضير للفعالية أو إدارتها، فيتم التعامل مع المدافعين عن حقوق الإنسان كأشخاص يجب "تعليمهم" وليس على قدم المساواة مع الميسرين.
- تقصي بعض المدافعين عن حقوق الإنسان، سواء بسبب هويتهم أو بسبب القضايا التي يدافعون عنها أو انتمائهم السياسي أو نوع العمل الذي يقومون به.
- تعلق توقعات غير واقعية على المدافعين عن حقوق الإنسان، مثل أن تصورهم جميعًا كشهداء، أو تستخدم خطابات تصورهم كأبطال أو بشر خارقين.
- تركز بصورة حصرية على الموضوعات السلبية (المخاطر والتهديدات والإفلات من العقاب) التي قد تثير الخوف والمقاومة.
- تتجاهل البعد الجماعي للعمل الحقوقي وضرورة الحماية الجماعية.
- الإشراف صعب وغير مستمر.
- تركز على الحماية التفاعلية بدلاً من الحماية الوقائية.
- تصورها على أنها قائمة "مهام".
- تركز بصورة حصرية على المخاطر العالية والمخاوف الأمنية الفورية.
- تعتبر غاية في حد ذاتها.
- عوضًا عن ذلك، يكون تعزيز القدرات تمكينًا عندما:⁴⁷
- يراعي التجارب الحياتية للمدافعين عن حقوق الإنسان وسياق عملهم.
- يحتضن المدافعين عن حقوق الإنسان بكل تنوعهم ويعاملهم جميعًا على قدم المساواة.
- لا يعلل الخطاب والرواية توقعات وأعباء غير واقعية على المدافعين عن حقوق الإنسان. كما يذكر الجوانب الإيجابية والملهمة الهادفة إلى تشجيعهم.
- يراعي البعد المجتمعي والجماعي لحقوق الإنسان والعمل الحقوقي.
- يتضمن مشاركة مستمرة ومساحات آمنة عبر الإنترنت وخارجه لمشاركة الممارسات الجيدة والدروس المستفادة.
- يركز على ما يمكن للمدافعين عن حقوق الإنسان فعله، وليس على ما يحظر عليهم فعله أو ما يعجزون عنه.
- يوفر أدوات للحماية الوقائية والحماية من مختلف أنواع ومستويات المخاطر.
- يتم التعامل معه على أنه وسيلة لتحقيق غاية، وليست غاية في حد ذاته، أي أنه عملية مستمرة.

هـ. إتاحة الموارد الرئيسية باللغات المحلية

الوصول إلى المعلومات من العناصر الأساسية لتهيئة بيئة آمنة ومواتية للمدافعين عن حقوق الإنسان.⁴⁸ فهو من ناحية يسمح للمدافعين عن حقوق الإنسان بمعرفة حقوقهم والوصول على المعلومات اللازمة لهم للقيام بعملهم (كالقرارات والقوانين والوثائق الحكومية والتقارير من منظمات حقوق الإنسان)، ومن ناحية أخرى فإنه يسمح للمجتمع أجمع بالتعرف على حقوقه وحقوق المدافعين عن حقوق الإنسان، فضلاً عن مسؤوليات الحكومة المتعلقة بهم. وقد يساعد ذلك في إدارة التوقعات المتعلقة بأدوار ومسؤوليات المدافعين عن حقوق الإنسان، ناهيك عن المساعدة في التدقيق العام بخصوص سجل الحكومة في حقوق الإنسان. إن ترجمة المستندات الرئيسية إلى اللغات المنطوقة في بلدك، وخصوصًا في البلدان التي يتم فيها التحدث بأكثر من لغة واحدة على الصعيد الوطني، يمكن أن تكون طريقة بسيطة ولكنها مؤثرة للغاية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان. وقد يشمل ذلك وثائق مثل إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، وقرارات الأمم المتحدة الأخرى المتعلقة بالمدافعين عن حقوق الإنسان، والتوصيات، والملاحظات الختامية، وتقارير المنظمات الدولية لحقوق الإنسان. وعندما تكون التقارير متعلقة بسكان أو منطقة معينة في بلدك، يصبح إتاحة المستندات باللغات المحلية أكثر أهمية.



الإجراء الوطني الرابع:

تطوير "أنظمة إنذار مبكر"

“نظام الإنذار المبكر” هو أداة مجهزة لرصد واكتشاف وتوقع المواقف التي قد يكون فيها المدافعون عن حقوق الإنسان مُستهدَفين أو معرضين للخطر. وعندما تكون مثل هذه التهديدات مُثبتة وأكيدة، يمكن لنظام الإنذار المبكر تنبيهك بالانتهاكات المستقبلية المحتملة حتى تتمكن من اتخاذ إجراءات لمنع هذه التهديدات أو الاستجابة لها.⁴⁹ ونظرًا لأن نظام الإنذار المبكر يعمل في الأساس من خلال تحليل البيانات والمؤشرات المحددة مسبقًا، فإنه قادر على اكتشاف الأنماط وأزمات الحماية المحتملة والعوامل التي تحفز الهجمات، بالإضافة إلى الفترات التي تتخللها أعظم نقاط الضعف ومواطنها.

وكما وضحنا في مستهل هذا الدليل، فإن أحد المبادئ الأساسية لأي نظام إنذار مبكر هو **أمن الاتصالات مع المدافعين عن حقوق الإنسان**.

أ. أهمية نظام الإنذار المبكر⁵⁰

شدد المدافعون عن حقوق الإنسان على أهمية تطبيق التدابير الوقائية لا تدابير رد الفعل.⁵¹؛ وحتى إذا تم إيقاف الانتهاك قبل وقوعه أو إذا تمت معاقبة الجاني، فسيظل هناك تأثير سلبي على سلامة الضحية ومن المحتمل أيضًا وجود تأثير سلبي على المجتمع، ليس فقط بسبب الهجوم نفسه، بل أيضًا بسبب الاستنزاف العاطفي والوقت الذي يستغرقه البحث عن العدالة.

ومن الممكن، عند توفر المعلومات المسبقة والمراقبة المستمرة، اكتشاف التهديدات في مرحلة مبكرة والتصرف بسرعة لمنع الهجمات والانتهاكات بدلاً من أن تكون رد فعل لها وقد أقرت منظمات حقوق الإنسان بضرورة إعداد نظام لتحليل الأنماط المحتملة للهجمات والاعتداءات والعقبات التي تواجه المدافعون عن حقوق الإنسان.⁵²

إن نظام الإنذار المبكر، بجانب قدرته على منع هجمات محددة، قادر على تعقب الهجمات على المدافعين عن حقوق الإنسان وتحلل الأنماط ويمكن استخدام المعلومات الناتجة عن النظام في توجيه السياسة العامة المدفوعة بحقوق الإنسان، ويمكنها أيضًا تغيير ثقافة الأمن المدني من ثقافة رد الفعل والارتجال إلى ثقافة الوقاية. يمكن للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان التي تنتمي لها أن تلفت انتباه المجتمع الدولي إلى هذه المعلومات (انظر القسم أدناه حول التعامل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان).⁵³

ب. وظائف نظام الإنذار المبكر

من الضروري أن يستجيب نظام الإنذار المبكر للسياق الوطني والمخاطر المحددة التي يواجهها المدافعون عن حقوق الإنسان، مما يعني أن النظام نفسه سيختلف اختلافاً كبيراً من بلد إلى آخر. وسيركز هذا الدليل على أشكال أنظمة الإنذار المبكر المحددة في خطة العمل الإقليمية، بالإضافة إلى توفير بعض الإرشادات العامة حول نظام الإنذار المبكر.

إن أي نظام إنذار مبكر يسعى لمنع الانتهاكات التي ترتكب في حق المدافعين عن حقوق الإنسان ينبغي أن يُرشد بموظفين مؤهلين ومدربين على المخاطر التي يواجهها المدافعون عن حقوق الإنسان، ويمكنهم فهم السياق الذي يقوم فيه المدافعون عن حقوق الإنسان بتنفيذ أنشطتهم، والعوامل التي تؤدي إلى المخاطر وتحفيز الهجمات والطرق المناسبة للتصدي لتلك المخاطر.⁵⁴

بوجه عام، تنقسم وظائف نظام الإنذار المبكر إلى ثلاث مراحل رئيسية: المراقبة، وتحليل المعلومات (تقييم المخاطر)، والتنبيه.⁵⁵

تهدف مرحلة المراقبة إلى اكتشاف المخاطر المحتملة وتتضمن الحصول على البيانات من أرض الواقع، من السياق الذي يقوم فيه المدافعون عن حقوق الإنسان بتنفيذ أنشطتهم. ويتم تحليل البيانات التي يتم الحصول عليها وتسجيلها وفقاً لمجموعة محددة مسبقاً من المؤشرات ثم يتم تحليلها والإبلاغ عنها لاحقاً حتى يمكن اتخاذ الإجراءات.⁵⁶

49 <https://irb-cisr.gc.ca/en/country-information/research/Pages/honduras-attach.aspx> مادة 17

50 <https://protectioninternational.org/wp-content/uploads/2013/04/Best-Practices-and-Lessons-Learnt.pdf> صفحة 51، و182، و192

51 <https://www.protectioninternational.org/sites/default/files/2017-Roundtable-report-EN.pdf> صفحة 9

52 https://www.oas.org/en/iachr/jsForm/?File=en/iachr/media_center/preleases/2021/106.asp (صفحة 14 من الدليل)

53 <https://protectioninternational.org/wp-content/uploads/2013/04/Best-Practices-and-Lessons-Learnt.pdf> فقرة 51، و182، و192؛ http://acuddeh.org/IMG/pdf/ini_lg_periodistas_y_defensores_de_ddhh-final.pdf Art. 99

54 https://www.oas.org/es/cidh/R/DDDH/Guias/GuiaPractica_DefensoresDDHH-v3_SPA.pdf صفحة 25

55 https://www.oas.org/es/sap/pubs/GuiaAlerta_s.pdf صفحة 16

56 https://www.oas.org/es/sap/pubs/GuiaAlerta_s.pdf صفحة 30

وفي هذا الصدد، تم وضع إرشادات عملية حول مرحلتَي المراقبة والتحليل في **الإجراء الوطني الخامس** الذي يتناول مراقبة الانتهاكات، وتحديدًا في القسم الفرعي الثالث "جمع بيانات مصنفة حول الانتهاكات من شبكات المدافعين عن حقوق الإنسان والمصادر المجتمعية الأخرى". وسيتم مناقشة مرحلة التنبيه أدناه.

بمجرد جمع البيانات وتحديد المخاطر وتحليلها، يقوم نظام الإنذار المبكر بتنبيه أصحاب المصلحة المعنيين، ولا سيما أولئك الذين يمكنهم حماية المدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر؛ كالسلطات الوطنية والإقليمية والدولية. ويمكن جعل التنبيه علنيًا إذا اعتبر ذلك مناسبًا. وبمجرد اتخاذ الإجراءات للحد من المخاطر المحددة، فمن الأهمية بمكان أن يستمر نظام الإنذار المبكر في المتابعة للتحقق مما إذا كانت التدابير المتخذة فعالة حقًا. وإذا تم التوصل إلى اتفاقيات بين أطراف مختلفة، فمن الضروري التحقق من الامتثال لها.⁵⁷ وإذا لم تنحسر المخاطر بشكل كامل، يمكن لنظام الإنذار المبكر التنسيق مع السلطات المختصة بشأن الإجراءات الجديدة التي يجب اتخاذها، أو أن يتخذ إجراءات جديدة من تلقاء نفسه.

أ. الاستجابة للتنبيه

في بعض الحالات (على سبيل المثال، عندما يكون نظام الإنذار المبكر جزءًا من آلية الحماية داخل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان)، فربما يكون للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان اختصاص الاستجابة للمخاطر. تعزيزًا لذلك، قد تسعى الاستجابات إلى الحيلولة دون وقوع المخاطر أو السيطرة عليها أو تخفيفها أو القضاء عليها. ويجب أن يتم اتخاذ أي إجراء بالتشاور مع المدافع عن حقوق الإنسان المعرض للخطر وموافقة، مع التركيز على الاحتياجات المحددة للمدافعين عن حقوق الإنسان وأسرهم ومنظماتهم ومجتمعاتهم.⁵⁸ إذا كان هذا هو الحال بالنسبة للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان التي تنتمي لها، فيجب عليك إجراء تقييم مسبق لكيفية إدارة المخاطر،⁵⁹ والتأكد من وجود اتصال واضح بشأن التدابير التي يمكنك تقديمها، بحيث يمكن للمدافعين عن حقوق الإنسان ضبط توقعاتهم وإجراء تقييم سليم للأمن فيما يتعلق بحالتهم الشخصية.⁶⁰ تتضمن بعض وسائل الاستجابة للمخاطر التي يواجهها المدافعون عن حقوق الإنسان ما يلي:

- **الإبلاغ عن الانتهاكات:** كما هو موضح بمزيد من التفصيل في الإجراء الوطني السادس، يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الإبلاغ عن الانتهاكات المرتكبة في حق المدافعين عن حقوق الإنسان، والإشارة إلى حالات محددة أو إلى السياق العام، ولفت الانتباه إلى وضعهم. يمكن لهذه البلاغات أن تخدم حملات المناصرة أو التقاضي على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، ويمكن أن تتضمن توصيات للسلطات بهدف تحقيق التغيير الهيكلي.
- **التنسيق:** يمكن أن تلعب أنظمة الإنذار المبكر دورًا في تنسيق التدخل من مختلف الكيانات لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان.⁶¹ على سبيل المثال، في حالات النزاعات على الأراضي، يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تلعب دورًا حاسمًا في الحصول على الحماية للمجتمعات المتضررة وتنبيه الجهات المعنية الوطنية والدولية لانتهاكات حقوق الإنسان المحتملة والاتصال بالمرترجين والوسطاء ذوي الحساسية الثقافية لتسهيل الاتصال ونزع فتيل التوترات.⁶² علاوة على ذلك، يمكن أن يكون التعاون مع قوات الأمن والعاملين في مجال العدالة (المحققون والمدعون العامون) مفيدًا.⁶³
- **التحقيقات المستقلة والوصول إلى العدالة:** تُجري بعض المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أيضًا تحقيقات مستقلة في الانتهاكات التي يعاني منها المدافعون عن حقوق الإنسان كما تدعم الضحايا في اتخاذ الإجراءات القانونية.⁶⁴ وإذا كان ذلك مناسبًا، يمكن مشاركة نتائج التحقيقات المستقلة مع السلطات المختصة المسؤولة عن المقاضاة.⁶⁵

https://www.dpe.gob.ec/rc2018/10.%20Ejecucion_programatica/7%20Prevenir%20vulneraciones%20DDHH%20a%20defensores%20y%20defensores/Protocolo.pdf صفحة 16 57

CIDH, Hacia una política integral de protección a personas defensoras de derechos humanos, OEA/Ser.L/V/II. Doc. 207/17, 29 de diciembre de 2017, párr. 265 58

<https://www.protectioninternational.org/wp-content/uploads/2013/04/Best-Practices-and-Lessons-Learnt.pdf> 59

<https://undocs.org/en/A/HRC/22/47> فقرة 89 60

انظر، على سبيل المثال، حلقة وصل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن المدافعي عن حقوق الإنسان: <https://www.fidh.org/en/international-advocacy/other-regional-organisations/organization-for-security-and-cooperation-in-europe-osce/Focal-Point-on-Human-Rights> 61

<https://undocs.org/A/HRC/25/55> فقرة 93 و 94 62

https://www.oas.org/en/iachr/jsForm/?File=en/iachr/media_center/preleases/2021/106.asp (صفحة 24 من الدليل) 63

<https://undocs.org/en/A/HRC/22/47> فقرة 74 64

<https://www.knchr.org/Portals/0/CivilAndPoliticalReports/Human%20Rights%20Defenders%20Policy%20and%20Action%20> 65

- **المنح الطارئة:** قد تكون المساعدة المالية ضرورية للمدافعين عن حقوق الإنسان لتجنب المخاطر وبالتالي يمكن تقديم المنح لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان لتغطية النفقات الأساسية، كالاتصال الآمن، أو المساعدة الإنسانية والطبية والقانونية، أو نفقات السفر وإعادة التوطين، أو استبدال المعدات، أو النقل والمواصلات، أو المراقبة، أو الإدارة، أو حملات المناصرة، أو أنشطة التدريب أو تعزيز القدرات.⁶⁶
- **استجابات فرق الاستجابة السريعة:** كما سيتم مناقشته بشكل أكثر تفصيلاً أدناه، يمكن للفرق المصممة خصيصاً لتوفير حماية عاجلة وفورية أن تساعد في خفض المخاطر إلى أدنى حد.
- **تدابير الحماية:** في سياق المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، تُمنح تدابير الحماية عادةً من خلال آلية حماية يمكن تطبيقها داخل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان،⁶⁷ كما قد تدعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أيضًا المدافعين عن حقوق الإنسان في طلب تدابير الحماية من السلطات الأخرى المانحة لها (كهيئات حقوق الإنسان الإقليمية، أو آليات الحماية المستقلة عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان). وفي حين أن هذه التدابير تختلف باختلاف السياقات الوطنية، فإن بعض التدابير الشائعة تشمل: الحراسة الوقائية، والاتصالات المنتظمة وزيارات المدافعين عن حقوق الإنسان، ومراقبة المحاكمات، والطعن العاجل على الأحكام، وإصدار البيانات العامة العلنية، وتقديم المنح الطارئة، ومبادرات إعادة التوطين.

دراسة حالة آلية الحماية:

- حيثما وجدت آلية حماية محددة تكون هي الكيان الذي يُمنح تدابير الحماية. وبدراسة آلية المكسيك نرصد أنها تنقسم إلى ثلاثة تدابير: التدابير الوقائية وتدابير الحماية والتدابير العاجلة. تُمنح التدابير للمدافعين عن حقوق الإنسان اعتماداً على نوع وإلحاق المخاطر التي تواجههم.⁶⁸
- التدابير الوقائية تشمل: التعليمات والكتيبات ودورات الحماية الذاتية الفردية والجماعية ومرافقة مراقبي حقوق الإنسان والصحفيين.
 - تدابير الحماية تشمل: توفير وسائل اتصال آمنة (الهواتف والراديو)؛ وتركيب الكاميرات أو الأقفال أو أجهزة الإنذار أو غيرها من الأجهزة الأمنية في أماكن عمل أو منازل المدافعين عن حقوق الإنسان؛ وتوفير سيارات مصفحة ومضادة للرصاص.
 - الإجراءات العاجلة تشمل: الإجلاء وإعادة التوطين المؤقت والحراسة الشخصية وضباط الأمن..

ج. تعيين حلقة اتصال لشؤون المدافعين عن حقوق الإنسان

- من الطرق الشائعة والفعالة لدمج نظام الإنذار المبكر في المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في عملك إنشاء حلقة اتصال مختصة بشؤون المدافعين عن حقوق الإنسان.
- وحلقة الاتصال تلك هي قسم داخل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان (يتألف من شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص أو هيئة معينة) مكرس لتحليل حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان والعمل على تعزيزها وحمايتها.⁶⁹
- وظائف حلقة الاتصال متباينة، وبعضها يشمل:
- رصد حالة المدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك المخاطر التي تهدد أمنهم، فضلاً عن العوائق القانونية وغيرها من العوائق التي تحول دون وجود بيئة آمنة ومؤاتية لعملهم.⁷⁰

Plan_B5_L_22-1-18.pdf?ver=2018-06-06-191138-293 صفحة 14 إجراء السياسة الأول.

<https://freedomhouse.org/programs/emergency-assistance-and-thematic-programs/lifeline-embattled-cso-assistance-fund> 66

<https://undocs.org/A/HRC/31/55> 67

http://www.oas.org/juridico/PDFs/mesicic5_mex_ane_12.pdf 68

<https://www.humanrights.dk/sites/humanrights.dk/files/media/document/Lorion%20Defining%20GHRFPs%20-%20DIHR%202021%20Final.pdf> 69

<https://undocs.org/A/HRC/25/55> 70

- تعميم معايير حماية المدافعين عن حقوق الإنسان وتنسيق العمل بين مختلف أركان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بشأن تعزيز وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان.⁷¹
- إدارة أي أنظمة لمعالجة الشكاوى.

توجد بعض الأمثلة على حلقات الاتصال المختصة بشؤون المدافعين عن حقوق الإنسان في المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الهند⁷² وأوغندا.⁷³ فمثلاً، تقوم حلقة الاتصال الأوغندية بمراجعة مشروع التشريع ذي الصلة بالمدافعين عن حقوق الإنسان، وإبلاغ مدخلات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بشأن هذه المسألة.⁷⁴

دراسة حالة عن حلقة الاتصال المختصة بشؤون المدافعين عن حقوق الإنسان:

طورت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أذربيجان والدنمارك والبرتغال حلقات اتصال بالسكان المعرضين للخطر، بما في ذلك الأطفال وكبار السن. وتقدم حلقة الاتصال البرتغالية مساعدة شخصية من خلال خطوط المساعدة المتخصصة، وتوفير المعلومات، وتوجيه المستخدمين إلى السلطات المختصة، وإجراء اتصال مباشر مع المسؤولين لضمان احترام حقوق المواطنين ومتابعة الوضع.⁷⁵

وكأي آلية ذات صلة بالمدافعين عن حقوق الإنسان، يجب أن تستجيب للسياق الوطني وتُشكل بالتشاور مع المدافعين عن حقوق الإنسان على المستوى الوطني. كما يجب ألا تعمل بمعزل عن حلقات الاتصال بشأن القضايا الأخرى، أو الاختصاص الأوسع للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان. ومن الضروري تبني نهج متعدد الجوانب لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، مع الأخذ في الاعتبار مختلف عناصر الضعف، كالجنس والعرق والإثنية.

تتضمن بعض العناصر المحتملة لحلقات الاتصال المختصة بشؤون المدافعين عن حقوق الإنسان ما يلي:

- التمتع بولاية تكليفية لحماية وتعزيز حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان.
- توظيف أفراد ذوي خبرة وفهم متعلق بحقوق المدافعين عن حقوق الإنسان، مدربين على حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان والمخاطر والتحديات وكيفية التحقيق في الانتهاكات.⁷⁶ يعد "برنامج تنمية القدرات بخصوص المدافعين عن حقوق الإنسان" الذي يديره منتدى آسيا والمحيط الهادئ مثالاً على هذا التدريب.⁷⁷
- امتلاك قنوات اتصال متعددة مع المدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك الخطوط الساخنة الوطنية، على النحو المفصل في القسم الثالث أدناه.
- أداء بعض وظائف نظام الإنذار المبكر و/أو آلية الحماية (انظر المناقشة أدناه). على سبيل المثال مراقبة حالة المدافعين عن حقوق الإنسان وكذلك تنبيه الجهات المعنية والاستجابة للمخاطر.

د. تطوير وتجهيز فرق الاستجابة السريعة

يمكن لهذه الفرق الاستجابة بشكل سريع للتهديدات وتوفير الحماية الفورية للمدافعين عن حقوق الإنسان. ويتسم فريق الاستجابة السريعة بالمرونة، بحيث يمكنه تقديم استجابات سريعة للأحداث غير المتوقعة.

⁷¹ <https://www.humanrights.dk/sites/humanrights.dk/files/media/document/Lorion%20Defining%20GHRFPs%20-%20DIHR%202021%20Final.pdf> صفحة 57

⁷² <https://hrcnet.nic.in/HRCNet/public/NHRCStatisticsList.aspx?Statistics=HRDAI>

⁷³ <https://www.uhrc.ug/about/administrative-structure>

⁷⁴ <https://undocs.org/en/A/HRC/22/47> فقرة 92

⁷⁵ <https://ganhri.org/wp-content/uploads/2019/12/GANHRI-UNICEF-Children%E2%80%99s-Rights-in-National-Human-Rights-Institutions.pdf> صفحة 38 و39

⁷⁶ <https://ganhri.org/wp-content/uploads/2019/12/GANHRI-UNICEF-Children%E2%80%99s-Rights-in-National-Human-Rights-Institutions.pdf> صفحة 43

⁷⁷ <https://community.asiapacificforum.net>

بمجرد أن يكتشف الفريق وجود تهديد وشيك، يجب أن يستجيب بأسرع ما يمكن، في مدة لا تزيد من الناحية المثالية عن 48 ساعة وهو ما يعني أنه يجب أن يكون تحت تصرفه الوسائل الكافية (الاتصالات مع السلطات المختصة والأموال) لتقديم الاستجابات المناسبة.

دراسات حالة عن فريق الاستجابة السريعة:

المؤسسة الوطنية الهندية لحقوق الإنسان لديها شكل من أشكال فرق الاستجابة السريعة يطلق عليه "خلية التدخل السريع"، والتي تتعامل مع الحالات العاجلة وتشمل وظائفها: التحدث إلى السلطات / المشتكين شخصيًا عبر الهاتف للتأكد من الوقائع، وإرسال الشكاوى بالفاكس إلى مختلف السلطات للرجوع إليها ومطالبتهم بإرسال ردودهم على وجه السرعة.⁷⁸

وقياسًا على ذلك، تمتلك الآلية المكسيكية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان أيضًا شكلًا من أشكال فرق الاستجابة السريعة.⁷⁹ تنص ولايتها على أنه "إذا كانت حياة المدافعين عن حقوق الإنسان أو أسرهم أو سلامتهم الجسدية في خطر وشيك، فإن فريق رد الفعل السريع سوف يمنح - في غضون 3 ساعات - تدابير حماية عاجلة يتم تنفيذها في مدة لا تزيد عن 9 ساعات. في نفس الوقت، سيتم إجراء دراسة تقييم العمل الفوري. وبمجرد أن تصبح الدراسة جاهزة، يتم إرسال الملف إلى المنسق التنفيذي، بحيث يمكن أن تستمر العملية بالوسائل العادية".

هـ. إنشاء خطوط ساخنة وطنية وقنوات اتصال أخرى للمدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر

إن الخطوط الساخنة الوطنية المتخصصة التي يمكن للمدافعين عن حقوق الإنسان ومعارفهم الوصول إليها في حالة القلق أو الطوارئ قد تكون حاسمة في توفير الاستجابات العاجلة. ويجب أن يكون الخط الساخن مجانيًا طوال أيام وساعات السنة ومتاحًا بلغات متعددة. ومن الأمثلة الجيدة على الخط الساخن الدولي هو الخط الساخن لمنظمة المؤسسة الدولية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان (فروننت لاين ديفندرز).⁸⁰

علاوة على ذلك، يجب أن تكون وسائل الاتصال بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان التي تنتمي لها مفتوحة وذات طبيعة متباعدة، بما في ذلك على سبيل المثال: المكالمات الشخصية أو الهاتفية أو عبر الإنترنت أو الرسائل النصية أو الفورية أو الاتصال عبر الإنترنت أو التطبيقات الرقمية أو من خلال استقبال الخطابات وأشكال الاتصال المادية الأخرى.⁸¹ وكما ذكر أعلاه (ومشروح بمزيد من التفصيل في **الإجراء الوطني الخامس: مراقبة الانتهاكات**)، يجب أن يكون أمن المدافعين عن حقوق الإنسان هو الشاغل الأكبر، مما يعني أنه يجب اتباع بروتوكولات الأمن الرقمي وحماية جميع المعلومات الحساسة.

و. البرامج الوطنية لاسترداد الأنفاس وإعادة التوطين

برامج استرداد الأنفاس وإعادة التوطين هي واحدة من أكثر التدابير فعالية وتعقيدًا لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان وتتمثل أهداف تلك البرامج في إبعاد المدافعين عن المناطق التي يتعرضون فيها لخطر مباشر ونقلهم لمناطق يمكنهم فيها الحصول على قسط من الراحة والهدنة واسترداد الأنفاس. يجب أن تكون عملية إعادة التوطين مؤقتة ويمكن أن تكون في نفس الدولة (على سبيل المثال، منازل آمنة أو سكن يوفره متطوعون أو الانتقال لمدينة أخرى) أو خارج الدولة. وفي الحالات التي تكون فيها العودة إلى الوطن مستحيلة، يكون الخيار الأفضل هو طلب اللجوء.

إن العمليات اللوجستية والتعقيد الناجم عن إعادة توطين شخص معرض للخطر توضح ضرورة امتلاك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بروتوكولات وإجراءات واتصالات معدة سلفًا للوصول إليها.⁸² يمكن أن تدعم المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان التي تنتمي إليها المدافعين عن طريق تسهيل الاتصال بالمنظمات الوطنية والدولية التي توفر المأوى أو السكن.

⁷⁸ https://nhrc.nic.in/about-us/organization-structures/specialized_divisions_and_staff

⁷⁹ http://www.oas.org/juridico/PDFs/mesicic5_mex_ane_12.pdf مادة 26

⁸⁰ <https://www.frontlinedefenders.org/en/emergency-support>

⁸¹ www.dpe.gob.ec/rc2018/10.%20Ejecucion_programatica/7%20Prevenir%20vulneraciones%20DDHH%20a%20defensores%20y%20defensoras/Protocolo.pdf صفحة 19؛

⁸² <https://rspo.org/about/contact/hrd-hotline-eng>

الفقرات 72-75 <https://undocs.org/A/HRC/31/55>

في حالات إعادة التوطين خارج البلاد، يمكن أن تدعم المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان المدافعين عن حقوق الإنسان من خلال تقديم المساعدة القانونية للحصول على جميع وثائق السفر الضرورية أو لتقديم طلب اللجوء. ويمكن أن يسهل التنسيق مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (مثل أعضاء منتدى آسيا والمحيط الهادئ) إعادة التوطين الخارجي، على سبيل المثال من خلال تعزيز الاتفاقات الدولية بشأن إصدار التأشيرات أو تصاريح الإقامة للمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يسعون إلى إعادة التوطين.

ز. آليات الحماية الخاصة

آليات الحماية هي أنظمة مصممة لحماية حياة ورفاهية وسلامة المدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر نتيجة لأنشطتهم السياسية أو العامة أو الاجتماعية أو الإنسانية. وقد تكون تلك الآليات جزءاً من البنية التحتية الحكومية أو مستقلة.⁸³ وهي توفر مؤسسة مركزية لرصد والإبلاغ عن حالة المدافعين عن حقوق الإنسان وتنسيق الاستجابات للتهديدات.⁸⁴ وقد أوصت مقررّة الأمم المتحدة الخاص المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان بأن "برامج الحماية يجب أن تتضمن نظام إنذار مبكر من أجل استباق وبدء إطلاق التدابير الحماية. كما وينبغي أيضاً أن يقيّم سلامة أفراد أسر المدافعين وأقاربهم".⁸⁵ يشير القانون النموذجي الذي أعدته منظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان إلى أن آليات الحماية يجب أن تتوفر فيها - من بين أمور أخرى - ما يلي:⁸⁶

- ينبغي أن تسعى الآلية إلى تحديد العوامل، سواء الهيكلية أو المنهجية، التي تسهم في نشوء المخاطر وأن تتيح إجراء تقييمات تراعي الحالات الفردية للمدافعين بعينهم.
 - ينبغي أن تشمل الآلية تدابير تهدف إلى تعزيز تهيئة بيئة آمنة ومواتية للمدافعين عن حقوق الإنسان؛ بيئة تسهم في منع التهديدات والمخاطر والقيود التي تمس المدافعين عن حقوق الإنسان، وأن توفر الحماية في حالات الطوارئ وعلى المدى الطويل للمدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر.
 - مد يد العون والمساعدة والإرشاد للتحقيقات المعنية بملاحقة مرتكبي الجرائم في حق المدافعين عن حقوق الإنسان.
 - نشر المعلومات حول أهمية العمل الذي يقوم به المدافعون عن حقوق الإنسان وحول إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان.
- فضلاً عن ذلك، تعمل بعض المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أيضاً كآليات حماية للمدافعين عن حقوق الإنسان. وقد تم صياغة مثل هذه الآليات مؤخراً في بعض دول غرب إفريقيا، حيث حددت دراسة حديثة لهذه الآليات في غرب إفريقيا بعض التحسينات لتعزيز فعاليتها. وخلص التقرير إلى أنه إذا كانت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ستعمل كآلية حماية، فينبغي أن يتوفر فيها، بالإضافة إلى العناصر المذكورة أعلاه، ما يلي:⁸⁷
- أن يكون لديها تفويض محدد للتشاور مع المجتمع المدني بشأن صياغة وإنشاء وتنفيذ آليات حماية المدافعين عن حقوق الإنسان.
 - أن تكون مزودة بأموال كافية ومخصصة ومن مصادر مستقلة للاضطلاع بالولاية المحددة لآلية حماية المدافعين عن حقوق الإنسان.
 - أن يكون لديها وظيفة وقائية وتكون قادرة على التعليق على مشاريع التشريعات والسياسات العامة ذات الصلة بالمدافعين عن حقوق الإنسان.
 - أن تكون مفعّضة باتخاذ وإنفاذ تدابير وتوجيهات حماية ملموسة، بالتعاون الوثيق مع الأجهزة الأمنية والقضائية في الدولة.
 - أن تكون مفعّضة بفحص الموظفين والأفراد المشاركين في تنفيذ آلية الحماية وتدريبهم تدريباً مناسباً.
 - أن يتم إشراكها منذ البداية في صياغة قانون المدافعين عن حقوق الإنسان.
 - أن تكون مصنفة ضمن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المتوافقة مع مبادئ باريس.

83 <https://undocs.org/A/HRC/13/22> الفقرات 81 و 84

84 <https://undocs.org/A/HRC/31/55> الفقرة 93

85 <https://undocs.org/A/HRC/25/55> الفقرة 88

86 https://ishr.ch/wp-content/uploads/2021/04/05_jan2017_english_model_law_all.pdf الأقسام 34-37 الجزء الرابع.

87 <https://ishr.ch/defenders-toolbox/resources/nhri-ishr-launches-research-potential-national-human-rights-institutions-serve-protection> صفحة 21



الإجراء الوطني الخامس: رصد الانتهاكات المرتكبة في حق المدافعين عن حقوق الإنسان



إن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في وضع فريد يمكنها من جمع المعلومات عن حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان.⁸⁸ ولقد أدرك مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة قيمة المراقبة والتوصيات بشأن التشريعات القائمة والمقترحة، لاسيما فيما يتعلق بتأثيرها على أنشطة المدافعين عن حقوق الإنسان كما تناولناه بمزيد من التفصيل في **إطار الإجراء الوطني الأول**.⁸⁹

يمكن أن تشمل المراقبة أيضًا التركيز على التجارب التي يعيشها المدافعون عن حقوق الإنسان في البلد، بوسائل تشمل التحقيق في انتهاكات الحقوق. ويمكن أن تسفر المراقبة عن نتائج فورية وطويلة الأجل بمساعدة الضحية في الحصول على الإنصاف؛ وعن طريق إجراء تحقيقات وتحريرات أوسع يمكن أن تحدد الأنماط المنهجية للانتهاكات.

يمكن أن تساعد البيانات المصنفة والسياقية في التالي:

- ضمان أن الموارد والسياسات والمناصرة للمدافعين عن حقوق الإنسان مستهدفة ومستجيبة بشكل فعال.⁹⁰
- تحديد المدافعين عن حقوق الإنسان الأكثر عرضة للخطر وفي حاجة للدعم، بالإضافة إلى التدابير الوقائية ذات التأثير الفعلي.⁹¹
- ضمان المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان، لأنها تساعد في تحديد الأسباب الجذرية للاعتداءات والمظاهر الشائعة، مثل المدافعين عن حقوق الإنسان والمناطق الأكثر تضررًا.⁹²

نستخلص مما سبق أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان قد تصبح جهة فاعلة رئيسية في مناهضة الإفلات من العقاب.⁹³ من ناحية أخرى، يمكن أيضًا تطوير الإحصاءات الإقليمية بالحصول على البيانات من خلال مجموعة من المؤشرات المتفق عليها على المستوى الإقليمي. وفي هذا السياق، يمكن لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ أن يدعم أعضائه بالمساعدة الفنية المطلوبة لترسيخ جمع وتحليل فعال للبيانات، فضلاً عن دعم تطوير أطر للإحصاءات الوطنية والإقليمية.

أ. قواعد مهمة بشأن جمع البيانات

١. إدراج المدافعين عن حقوق الإنسان كأولوية محددة في الخطط الاستراتيجية

بالنظر إلى الدور الرئيسي الذي يلعبه المدافعون عن حقوق الإنسان في تعزيز تمتع الجميع بحقوق الإنسان، يجب أن تكون حماية المدافعين عن حقوق الإنسان وتعزيز عملهم أولوية قصوى للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ويجب على تلك المؤسسات مراعاة ذلك عند صياغة خططها الاستراتيجية.

يمكن لك في خططك الاستراتيجية أن تصنف المدافعين عن حقوق الإنسان كأولوية محددة، مما يضمن تخصيص الموارد والوقت لحمايتهم وسيكون تأطير هذه الأولوية متروكاً لكل مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان على حدة، بناءً على الاحتياجات الخاصة للمدافعين عن حقوق الإنسان في بلدهم، وينبغي صياغتها - كما هو الحال دائماً - بالتشاور مع المدافعين عن حقوق الإنسان. يمكن أن يقدم منتدى آسيا والمحيط الهادئ الدعم لهذا الأمر أيضًا.

إذا كانت ثمة مشاكل ملحة بشكل خاص للمدافعين عن حقوق الإنسان في بلد معين، فيجب أن تعكس الأولوية ذلك، كوجود مشاريع للصناعة الاستخراجية تنتهك حقوق المدافعين عن حقوق السكان الأصليين، أو حيث يتم تجريم مجموعات معينة من المدافعين عن حقوق الإنسان بسبب عملهم.

٢. الإدارة الآمنة للمعلومات الواردة من المدافعين عن حقوق الإنسان

كما ذكر في بداية هذا الدليل، فإن أحد العناصر الجامعة عند التعامل مع المعلومات المتعلقة بالمدافعين عن حقوق الإنسان هو الحفاظ عليها آمنة وإعطاء الأولوية لأمن وسلامة المدافعين عن حقوق الإنسان، وهو أمر ضروري عند رصد الانتهاكات المرتكبة في حق المدافعين عن حقوق الإنسان، وكذلك الإبلاغ عنها (انظر **قسم الإجراء الوطني السادس**).

للأسف، يمتنع بعض المدافعين عن حقوق الإنسان عن الإبلاغ عن انتهاكات ترتكب ضد حقوقهم بسبب الخوف من الانتقام. وينطبق ذلك بشكل خاص على الانتهاكات التي ترتكبها جهات في الدولة.⁹⁴ وفي هذا الصدد، لا ينبغي الكشف عن أي معلومات محددة لهوية

88 <https://undocs.org/en/A/HRC/22/47> فقرة 23 و 72

89 <https://www.right-docs.org/doc/a-hrc-res-22-6> فقرة 16 و 17

90 خطة العمل الإقليمية لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، صفحة 22

91 https://www.oas.org/en/iachr/jsForm/?File=en/iachr/media_center/preleases/2021/106.asp (صفحة 18 من الدليل)

92 https://ganhri.org/wp-content/uploads/2019/10/DIMR_GANHRI-CSW-Report_final-BF.pdf صفحة 14 و 35

93 <https://undocs.org/en/A/HRC/22/47> فقرة 24

94 <https://undocs.org/en/A/74/159> الفقرات 56-58

المدافعين عن حقوق الإنسان أو الانتهاكات ما لم يأذن بذلك المدافعون أو شركائهم. فعلى سبيل المثال، عندما أجرت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في جنوب إفريقيا مقابلات مع المدافعين عن حقوق الإنسان والأشخاص الذين يعملون معهم لتقريرها عن الوضع الوطني للمدافعين عن حقوق الإنسان، لم تتم الإشارة إلى اقتباسات مباشرة.⁹⁵

يجب وضع بروتوكول وممارسات أمنية رقمية لضمان حماية هويات المدافعين عن حقوق الإنسان وعائلاتهم وعدم مشاركة أي بيانات شخصية. يمكن الاحتفاظ بالسجلات التي تحتوي على معلومات عن المدافعين عن حقوق الإنسان أو الانتهاكات التي تعرضوا لها في مكان آمن (مادي أو رقمي)⁹⁶ وكإجراء احترازي إضافي، يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تمييز الحالات بالأرقام بدلاً من أسماء المدافعين عن حقوق الإنسان، مع الاحتفاظ بالأسماء بشكل منفصل.⁹⁷

لمزيد من المعلومات، بما يشمل التخزين الآمن للبيانات، راجع دليل منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعنون: *“الرصد والتقييم والمساءلة والتعلم: دليل للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان”*.⁹⁸

وفي هذا المضممار، ضربت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في الأرجنتين وكذلك مكتب المدعي العام في غواتيمالا مثلاً يحتذى به في كيفية تسجيل المعلومات مجهولة المصدر بشأن انتهاكات حقوق الإنسان،⁹⁹ حيث قامت كلا الجهتين بجمع ونشر إحصاءات عن العنف ضد المرأة، مع الحفاظ على سرية هوية الضحايا وخصوصيات القضية.¹⁰⁰ فضلاً عن ذلك، تحتوي آلية الحماية في البرازيل على قاعدة بيانات لتسجيل المدافعين المعرضين للخطر.¹⁰¹

ومن الناحية المثالية، فإن المعالجة الآمنة للمعلومات ستشجع أيضاً المزيد من المدافعين عن حقوق الإنسان على الظهور وإدانة الانتهاكات، مما سيعزز من كفاءة النظام وتعزيز وضع المدافعين عن حقوق الإنسان في بلدك.

iii. تصنيف البيانات

يجب تصنيف كافة المعلومات التي يتم جمعها حسب عناصر متعددة، بما فيها العرق والجنس والعمر ونوع العمل الحقوقي ونوع الانتهاك والتاريخ والوقت والجناة المحتملين. ستساعد هذه المعلومات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان التي تنتمي لها على إدراك حجم المشكلة، واعتماد إجراءات لمنع والتحقيق عند الضرورة، وتحديد الحالات المماثلة التي يمكن أن تُظهر أنماط الانتهاكات أو المنظمة الإجرامية.¹⁰² انظر الإجراء الوطني الثاني للحصول على مزيد من المعلومات حول تصنيف البيانات حسب الجنس.

إلى جانب ما تقدم، سيساعد تصنيف البيانات أيضاً في توضيح عوامل أخرى، من بينها مثلاً حقيقة أن السبب وراء عدم تقديم بعض المجموعات للشكاوى ربما لا يرجع لعدم تعرضهم لانتهاكات، بل لعوامل أخرى تمنعهم من الوصول إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. على سبيل المثال، اعتبرت دراسة عن حقوق الأطفال في المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن بعض الأطفال امتنعوا عن التنديد بانتهاكات ارتكبت ضد حقوقهم بسبب عدم كفاية البنية التحتية الرقمية للهاتف أو عدم توفر خطوط مساعدة عبر الإنترنت يسهل الوصول إليها، وليس بسبب عدم حدوث انتهاكات.¹⁰³

95 <https://www.sahrc.org.za/home/21/files/Human%20Rights%20Defenders%20Publication.pdf> صفحة 10

96 <https://www.asiapacificforum.net/resources/monitoring-evaluation-accountability-and-learning-guide-national-human-rights-institutions> صفحة 65

97 [asiapacificforum.net/resources/preventing-torture-operational-manual-national-human-rights-institutions](https://www.asiapacificforum.net/resources/preventing-torture-operational-manual-national-human-rights-institutions) صفحة 41

98 <https://www.asiapacificforum.net/resources/monitoring-evaluation-accountability-and-learning-guide-national-human-rights-institutions>

99 <http://observatorio.mp.gob.gt>

100 Observatorio de Femicidios de la *Defensoría del Pueblo de la Nación Argentina*

101 <https://undocs.org/A/HRC/13/22> الفقرة 79

102 <https://undocs.org/en/A/74/159> الفقرة 60

103 ganhri.org/wp-content/uploads/2019/12/GANHRI-UNICEF-Children%E2%80%99s-Rights-in-National-Human-Rights-Institutions.pdf صفحة 29

ب. تحديد هوية المدافعين عن حقوق الإنسان في أنظمة معالجة الشكاوى

إذا كان لدى المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان التي تنتمي لها نظام للتعامل مع الشكاوى، فيمكن استخدامه لجمع البيانات حول انتهاكات حقوق الإنسان بشكل عام. فعلى سبيل المثال، لدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في البوسنة والهرسك ونيجييريا سجلات للشكاوى المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي.¹⁰⁴

إن إجراءات التعريف بهوية المدافعين عن حقوق الإنسان، بما يشمل خيار التعريف أو التعريف الذاتي ضمن أنظمة معالجة الشكاوى الحالية، ستسمح للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالحصول على معلومات حول الانتهاكات المرتكبة في حق المدافعين عن حقوق الإنسان داخل الهيكل الحالي. ومن المحتمل ألا يعتبر جميع المدافعين عن حقوق الإنسان أنفسهم كذلك، وعليه فمن المهم أيضًا أن تكون قادرًا على الاستنتاج من المعلومات المقدمة من خلال أنظمة معالجة الشكاوى ما إذا كانت الضحية ستندرج تحت مظلة التعريف الواسع للمدافع عن حقوق الإنسان.¹⁰⁵

إذا لم يكن لدى المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان التي تنتمي لها نظام قائم للتعامل مع الشكاوى، فيمكن جمع البيانات بوسائل أخرى كالبحث في التقارير أو من خلال الخطوط الساخنة للطوارئ أو نقاط الاتصال المباشرة الأخرى.

ج. رصد تنفيذ الحكومة لإعلان حماية المدافعين عن حقوق الإنسان لعام 1998

يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مساعدة الدول في جعل تشريعاتها وتطبيقاتها يتماشى مع المعايير الدولية. على سبيل المثال، وضعت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في المغرب آلية محددة لرصد تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلاد.¹⁰⁶

وهنا نشجع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على دعم الحكومات في الامتثال للمعايير الدولية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، ومن ضمنها إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان.¹⁰⁷

وتقدم المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أمثلة ثمينة على كيفية تنفيذ هذا الرصد بشكل فعال.

ففي تقريرها عن حالة المدافعين عن حقوق الإنسان في البلاد، خصصت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في جنوب إفريقيا ("مفوضية جنوب إفريقيا لحقوق الإنسان") قسمًا بعنوان "رصد التزامات جنوب إفريقيا الدولية والإقليمية فيما يتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان". وقد رصدت المفوضية الامتثال من خلال التحقق من محتويات التقارير والتوصيات الصادرة عن المؤسسات الدولية لحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى رصد تنفيذ عناصر إعلان الأمم المتحدة لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، حيث توضح الحقوق الواردة فيه الحقوق الأساسية في الصكوك الدولية الرئيسية (كحرية التعبير والحرية والعمل)، يمكن لملاحظات هيئات معاهدات الأمم المتحدة أن تساعد أيضًا في تحديد الامتثال لإعلان المدافعين عن حقوق الإنسان.¹⁰⁸

وفي هذا المجال، يعمل منتدى آسيا والمحيط الهادئ على دعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لضمان أن الأدوات المقارنة لرصد تنفيذ الإعلان متطابقة بين المؤسسات العضوة في المنتدى بحيث يمكن إجراء مقارنات إقليمية أيضًا.

دراسة حالة:

في عام 2018، أجرت منظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان، بالتعاون مع لجنة الحقوقيين الكولومبية والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، دراسة تستقصي هل استطاع إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان إحداث الفارق في حياة المدافعين عن حقوق الإنسان في كولومبيا وتونس. ويمكن للمنهجية التي استخدمتها تلك الدراسة أن تقدم إرشادات قيمة بشأن وسائل رصد تنفيذ إعلان الأمم المتحدة لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. تتضمن بعض الإجراءات ما يلي:¹⁰⁹

- تحليل الوضع على الأرض.

104 https://ganhri.org/wp-content/uploads/2019/10/DIMR_GANHRI-CSW-Report_final-BF.pdf صفحة 15

105 أي شخص يشجع ويسعى جاهدًا من أجل "حماية وإعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية على الصعيدين الوطني والدولي". <https://undocs.org/A/RES/53/144>

106 <https://ganhri.org/wp-content/uploads/2019/12/GANHRI-UNICEF-Children%E2%80%99s-Rights-in-National-Human-Rights-Institutions.pdf> صفحة 25

107 <https://www.right-docs.org/doc/a-hrc-res-22-6> /الفقرة 20 و21

108 <https://www.sahrc.org.za/home/21/files/Human%20Rights%20Defenders%20Publication.pdf> صفحة 14

109 <https://ishr.ch/defenders-toolbox/resources/has-the-un-declaration-made-a-difference-to-the-lives-of-human-rights-defenders>

- الاجتماع مع ممثلي الدول ومسؤولي الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني لمناقشة وتحليل الإجراءات والممارسات الموظفة لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة والتوصيات المتعلقة بالمدافعين عن حقوق الإنسان.
- تحليل تقارير حقوق الإنسان من خبراء ومؤسسات ومنظمات حقوق الإنسان. ويمكن أيضًا استقبال التقارير الثمينة من هيئات المعاهدات التابعة للأمم المتحدة والمقررين الخاصين (لا سيما المقرر الخاص المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان) والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية (كمنظمة العفو الدولية ومنظمة الحماية الدولية).
- مراجعة تصويت الحكومة ومشاركتها في المفاوضات والقرارات المتعلقة بالمدافعين عن حقوق الإنسان في هيئات حقوق الإنسان (كمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والجمعية العامة). تم اتباع نهج مماثل من قبل مفوضية جنوب إفريقيا لحقوق الإنسان، التي راجعت تصويت حكومة جنوب إفريقيا في قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالمدافعين عن حقوق الإنسان.
- مراجعة نشر المعايير الدولية ووجود (أو عدم وجود) قواعد بيانات يمكن للجمهور من خلالها مراجعة ورصد توصيات وقرارات الأمم المتحدة.
- تحليل خطابات وبيانات الموظفين العموميين لتحديد الإرادة السياسية والشعور الشعبي.
- تحليل حالات التجريم والقرارات القضائية والسياسية الأخرى.
- مراجعة الإطار التشريعي.
- مراجعة متطلبات وقدرات وفعالية الجهات المسؤولة عن الرصد والإبلاغ والتأكد من تطبيق المعايير الدولية، ويشمل ذلك مراجعة الكفاءات والموارد والنتائج.
- التحقق من وجود التوجيهات والقوانين المصممة لتتوافق مع متطلبات الإعلان

د. جمع بيانات مصنفة عن الانتهاكات من شبكات المدافعين عن حقوق الإنسان والمصادر المجتمعية الأخرى

لقد كررنا أكثر من مرة في هذا الدليل التأكيد على أن توفر المعلومات المتعلقة بانتهاكات حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان لأمر أساسي لحمايتهم، كما أن إجراءات جمع تلك البيانات مهمة أيضًا.

ومن المفيد صياغة مبادئ لإرشاد التحقيقات والتي ربما تتضمن عناصر من بينها ما يلي:¹¹⁰

- الدفاع عن حقوق الإنسان عنصر أساسي في استراتيجية التحقيق.
- ينبغي توجيه التحقيقات نحو تحديد درجات المسؤولية والعقوبات متناسبة معها.
- الأخذ بمنهج متعدد الجوانب.
- إدراج تحليل العوامل السياقية وعوامل الخطر.
- تبني أساليب تحقيق تعكس مدى تعقيد الانتهاكات.
- السعي لإثبات الضرر وضمان التعويض.

أ. البيانات المطلوب جمعها

يجب تسجيل البيانات المراد جمعها في قالب قياسي باتباع مجموعة من المؤشرات المحددة مسبقًا، وهو ما سيسمح بإجراء عملية فحص ومضاهاة بين القضايا المختلفة وتحديد أنماط الانتهاكات المرتكبة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان.¹¹¹ وهذا بدوره سيسمح بتحديد مخاطر معينة والإحاطة بمدى خطورتها. يجب تفصيل النموذج والمؤشرات باستفاضة بتعاون وثيق من جميع أعضاء منتدى آسيا والمحيط الهادئ - وبتوجيه من المنتدى - بحيث تسمح المقاييس بإجراء مقارنة إقليمية نهائية من خلال قاعدة البيانات الإقليمية المخطط لها التي سينفذها المنتدى في المستقبل.¹¹²

110 <https://undocs.org/en/A/74/159> الفقرات 87-128

111 asiapacificforum.net/resources/preventing-torture-operational-manual-national-human-rights-institutions صفحة 41

112 خطة العمل الإقليمية لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان

يمكن أن تشكل البيانات المجمعة وتبرز ما يلي:¹¹³

الأسباب الهيكلية: متغيرات عميقة الجذور تتطور بمرور الوقت ويمكن أن تؤدي إلى الانتهاكات.¹¹⁵ وتشمل: • البيئة السياسية: الإرادة السياسية والشفافية واحترام سيادة القانون ومستويات الفساد والإفلات من العقاب والكفاءة وارتفاع مستويات العنف الإجرامي والعنف باستخدام الأسلحة النارية أو حرمان الشعوب الأصلية من أراضيها وأقاليمها ومواردها. • الإطار القانوني: الاعتراف بالمدافعين عن حقوق الإنسان في القانون وحظر انتهاك حقوقهم بشكل محدد وآليات الحماية المتاحة. • البيئة المؤسسية: دور المؤسسات القانونية واستقلال وحياد القضاء؛ دور وعمل قوات الدولة وتدريبها، ومستوى المساءلة وشفافية السلطات، ووجودها وقدرتها على العمل بشكل مستقل عن الجهات الفاعلة الأخرى. • البيئة المجتمعية والثقافية: المواقف تجاه المدافعين عن حقوق الإنسان، والتمييز ضدهم والصورة النمطية والوصم والتغيرات الديموغرافية والعوامل الاقتصادية.	أسباب الهجمات على المدافعين عن حقوق الإنسان:¹¹⁴
الأسباب القريبة: تغير الظروف التي تسبب الانتهاكات تدريجيًا. الأحداث التي تجذب الانتباه الدولي (الانتخابات والفعاليات الرياضية) حيث يتم إسكات المدافعين عن حقوق الإنسان وحالات الصراع الأسباب المباشرة: الأحداث التي تؤدي بصورة مباشرة إلى الانتهاك.¹¹⁶ على سبيل المثال، عندما يدين أحد المدافعين عن حقوق الإنسان الانتهاكات أو يقوم بنشاط يتعلق بالانتهاكات (كمظاهرة عامة)	
انتهاكات عامة: عندما تمثل احتمالًا واسعًا لإلحاق الضرر بأي من المدافعين عن حقوق الإنسان أو جميعهم (مثل اعتماد تشريعات تقييدية)، فهي جزء من مشكلة هيكلية (ارتفاع معدل الانتهاكات و / أو الإفلات من العقاب) أو عندما تكون جزءًا من نمط منهجي (مثل العداء الاجتماعي للمدافعين عن حقوق الإنسان). انتهاكات محددة: من ناحية أخرى، ستكون التأثيرات ذات طبيعة محددة عند إمكانية تحديد أن ضررًا فعليًا قد وقع على مدافعين أفراد (كوقوع هجوم أو عملية تجريم). ويعتبر الضرر قد وقع عند انتهاك أي حق من حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان المبينة في القانون النموذجي.¹¹⁷	طبيعة الانتهاكات:

¹¹³ https://www.oas.org/en/iachr/jsForm/?File=/en/iachr/media_center/preleases/2021/106.asp (فقرة 15 و 27 من الدليل) https://www.dpe.gob.ec/rc2018/10.%20Ejecucion_programatica/7%20Prevenir%20vulneraciones%20DDHH%20a%20defensores%20y%20defensoras/Protocolo.pdf صفحة 12 و 13

¹¹⁴ https://www.oas.org/es/sap/pubs/GuiaAlerta_s.pdf فقرة 40 و 41

¹¹⁵ https://ganhri.org/wp-content/uploads/2019/11/Torture_Prevention_Guide.pdf page. 3; <https://undocs.org/en/A/HRC/46/35> فقرة 30

¹¹⁶ <https://undocs.org/A/HRC/13/22> فقرة 52-61

¹¹⁷ القانون النموذجي، الصفحة الثانية

ديناميات العنف ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، بما يشمل:	التغيرات "الموسمية" / الفترات الزمنية التي يكون فيها بعض المدافعين عن حقوق الإنسان معرضين للخطر بشكل أكبر. ¹¹⁸
	الطرق المعروفة التي تُرتكب بها الانتهاكات: الخصائص، التكرار، الشدة، الأشخاص المتورطون.
	دوافع الجهات الفاعلة: الاحتياجات الاقتصادية والمصالح التي يعارضها المدافعون عن حقوق الإنسان وديناميكيات السلطة (الجنس، الثقافة، العرق).
	طبيعة التهديدات: مبطنة أو صريحة، فردية أو جماعية، خاصة بالسياق أم لا، مباشرة أو غير مباشرة أو عامة، شخصية أو بعيدة. ¹¹⁹ ملاحظة: تعريف الأمور التي تشكل تهديدًا يجب أن يكون تعريفًا جامعاً ليعكس تنوع التهديدات التي يمكن أن يواجهها المدافعون عن حقوق الإنسان.
سمات الأشخاص المعندين بالانتهاك:	سمات الضحايا: العمر والوضع الاجتماعي والاقتصادي والموقع الجغرافي والجنس والهوية الجنسية والتوجه الجنسي والعرق والإثنية ونوع العمل الحقوقي، والقدرة على تجنب المخاطر (التثقيف والدفاع عن النفس) وغيرها من السمات. علاوة على المخاطر التي تقع في حالة عدم منح تدابير وقائية.
	سمات المعتدين: الهوية والمهنة (حكومية/ غير حكومية)، والتهديدات، والإجراءات المتخذة، والمهارات والموارد، والاعتداءات السابقة، ومستوى التأثير. ويجب التفريق بين مدبر الانتهاك والاعتداء وبين المنفذ.
	سمات المسؤولين عن الحماية: الرغبة، والقدرة، والفعالية، والاجتهاد، والموارد، والنفوذ.

ii. جمع البيانات

بمجرد الاتفاق على إطار عمل ومؤشرات جمع البيانات، يمكن مباشرة جمع البيانات فورًا. وكشأن جميع العناصر الأخرى التي يتضمنها هذا الدليل، يجب أن يكون المصدر الرئيسي للمعلومات هو المدافعون عن حقوق الإنسان أنفسهم لأنهم أجدر الناس بمشاركة تجاربهم الحياتية. وتشمل "المصادر الأولية" الأخرى المراقبين ومن لديهم احتكاك مباشر بالمدافعين عن حقوق الإنسان (المعارف وأفراد الأسرة والشبكات ومنظمات المجتمع المدني الأخرى)، حيث يمكنهم تقديم شهادات مباشرة ثمينة حول تجارب المدافعين عن حقوق الإنسان.¹²⁰

ومن الممكن أن تشمل وسائل جمع البيانات الأخرى تقارير المنظمات غير الحكومية ووثائقها وجلسات الاستماع العلنية، والتي تسمح لأطراف متعددة بتقديم معلومات حول القضايا ذات الصلة.¹²¹ فعلى سبيل المثال، تجري "لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان" جلسات استماع علنية حول حالة حقوق الإنسان في مختلف البلدان، والتي يمكن للمدافعين عن حقوق الإنسان استخدامها للتنديد بالانتهاكات والعقبات التي تعترض عملهم.¹²² وستسهل هذه الوسائل الحصول "الخامل" على البيانات (أي التي حصلت عليها دون البحث عنها بل لأن شخصًا آخر - المدافع عن حقوق الإنسان أو أحد معارفه - قدمها، عادةً من خلال شكوى).

118 E/CN.4/2003/104، فقرة 23.

119 <https://undocs.org/en/A/HRC/46/35> فقرة 53-55 و 63

120 https://www.oas.org/es/sap/pubs/GuiaAlerta_s.pdf صفحة 36 و 37

121 <https://ganhri.org/wp-content/uploads/2019/10/English-Mapping-Survey-on-Complaints-Haldling-Systems-Final.pdf> صفحة 24

122 COMISIÓN INTERAMERICANA DE DERECHOS HUMANOS. Venezuela: Niñez y crisis. 163 Período Extraordinario de Sesiones de la CIDH. *Venezuela: Niñez y crisis*

ومع ذلك، يجب عليك اتخاذ موقف استباقي والسعي بنشاط للحصول على البيانات، مثلاً من خلال التواصل المباشر مع المدافعين عن حقوق الإنسان أو معارفهم، أو عن طريق إجراء تحقيقات أو استطلاعات أو زيارات ميدانية لمراكز الاحتجاز، ومن خلال أنظمة معالجة الشكاوى، وحلقات الاتصال بالمدافعين عن حقوق الإنسان والخطوط الساخنة الوطنية.¹²³

علاوة على ذلك، فمن المفيد كذلك إجراء المراقبة المركزة حول أحداث عامة محددة، كالانتخابات أو المحاكمات التي قد تؤدي إلى زيادة ضعف المدافعين عن حقوق الإنسان.¹²⁴

ومع كل عملية من عمليات جمع البيانات، يمكن أن تكون المصادر الثانوية مفيدة أيضاً؛ حيث قد تكون المصادر الثانوية في وضع أفضل أو لديها المزيد من الموارد للحصول على المعلومات الضرورية من المصادر الأولية، الأمر الذي بدوره يمكن أن يرفع من موثوقية البيانات. وتشمل هذه المصادر وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والمسؤولين والهيئات الحكومية والملاحظات الميدانية والقرارات القضائية أو شبه القضائية.¹²⁵

وأخيراً، هناك المصادر الثالثة وهي التي ليس لها صلة مباشرة بالحالة المحددة المطروحة، بيد أنها قد تكون بمثابة مرجع لفهم السياق أو الجوانب الأخرى الأقل تحديداً، مثل كتب التاريخ أو تحليل الدولة.¹²⁶

دراسة حالة :

لإعداد تقرير عن حالة المدافعين عن حقوق الإنسان تحت طائلة التجريم، عقدت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في كينيا اجتماعات فردية وجماعية مع المدافعين عن حقوق الإنسان وشبكاتهم، وكذلك مع ضباط الشرطة الذين تفاعلوا بشكل مباشر مع المدافعين عن حقوق الإنسان المسجونين. وتم تزويد المدافعين عن حقوق الإنسان الذين لا يمكن مقابلتهم باستبيانات. وتحدثت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أيضاً إلى القضاة والجهات الفاعلة الحكومية واستعرضت المنشورات والتقارير من مصادر متعددة بغية مضاهاة المصادر الأولية للمعلومات من الميدان.¹²⁷

على غرار ذلك، عند إعداد تقرير عن حالة المدافعين عن حقوق الإنسان، أجرت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في جنوب إفريقيا مقابلات مع نشطاء وباحثين وأكاديميين ومحامين يعملون مع المدافعين عن حقوق الإنسان لتوفير سياق حول تجارب المدافعين عن حقوق الإنسان. كما أشارت المؤسسة إلى تقارير قُطرية وتقارير مقدمة إلى الهيئات الدولية والإقليمية وتقارير ووثائق متاحة من الإدارات الحكومية وتقارير وبحوث أجرتها منظمات المجتمع المدني والشبكات والحملات وتقارير ووسائل الإعلام.¹²⁸

iii. تحليل البيانات

فور جمع البيانات، يجب تحليلها، بما يشمل، من بين أمور أخرى، تحديد وجود المخاطر، فلاحتمال الموضوعي يشير إلى أن بعض المخاطر التي تواجه المدافعين عن حقوق الإنسان سوف تتحقق.¹²⁹

بمجرد تحليل جميع المعلومات، يمكن استخلاص النتائج المتعلقة بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان عامةً أو المدافعين عن حقوق الإنسان خاصةً. ويمكن عند الاقتضاء مشاركة نتيجة تقييمات المخاطر مع السلطات المختصة، وتنبهها إلى تحليل حالة الخطر، بحيث يمكن اتخاذ تدابير حماية (فردية أو جماعية) مناسبة (كما تمت مناقشته في **الإجراء الوطني الرابع**). بدلاً من ذلك، يمكن استخدام نتائج المعلومات المجمعة بغرض إعداد تقارير عن حالة المدافعين عن حقوق الإنسان (كما تمت مناقشته في **الإجراء الوطني السادس**).

- 123 https://ganhri.org/wp-content/uploads/2019/10/DIMR_GANHRI-CSW-Report_final-BF.pdf صفحة 23
- 124 <https://ganhri.org/wp-content/uploads/2019/12/GANHRI-UNICEF-Children%E2%80%99s-Rights-in-National-Human-Rights-Institutions.pdf> صفحة 33
- 125 http://www.civicus.org/images/stories/csw/EWS_Toolkit-March2010.pdf صفحة 4
- 126 https://www.oas.org/es/sap/pubs/GuiaAlerta_s.pdf صفحة 36 و 37
- 127 https://www.knchr.org/Portals/0/CivilAndPoliticalReports/Defending%20the%20Defender_Human%20Rights%20defenders%20in%20conflict%20with%20the%20law.pdf?ver=2018-06-06-175208-833 صفحة 14
- 128 <https://www.sahrc.org.za/home/21/files/Human%20Rights%20Defenders%20Publication.pdf>
- 129 <https://www.protectioninternational.org/wp-content/uploads/2013/04/Best-Practices-and-Lessons-Learnt.pdf> صفحة 89



الإجراء الوطني السادس: الإبلاغ عن الانتهاكات المرتكبة في حق المدافعين عن حقوق الإنسان

في سياق خطة العمل الإقليمية، يشمل الإبلاغ كلاً من التقارير العامة عن حوادث محددة، فضلاً عن الانتهاكات المرتكبة على نطاق أوسع.¹³⁰ وفيما يلي العناصر المفصلة في كل نوع من التقارير.

أ. إجراء تحريات سياقية أو وطنية حول الانتهاكات المرتكبة في حق المدافعين عن حقوق الإنسان

تساعد التحريات السياقية أو الوطنية حول الانتهاكات المرتكبة في حق المدافعين عن حقوق الإنسان في تعزيز فهم المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان التي تنتمي لها بخصوص وضع المدافعين عن حقوق الإنسان على المستوى الوطني والانتهاكات التي تواجههم. من ناحية أخرى، تعد التحريات السياقية مفيدة أيضًا عندما يعاني المدافعون عن حقوق الإنسان في سياق معين من انتهاكات، مثل الضرر غير المتناسب الذي يقع على المدافعين عن حقوق الإنسان المتحولين جنسياً أو على المدافعين عن حق أصحاب الأراضي. يمكن أيضًا إجراء التحريات السياقية عندما يقتضي المناخ السياسي ذلك، مثل أوقات الترويج لقانون تقييدي. إن وسائل إجراء التحريات والتحقيقات هي في الأساس نفس الوسائل الموضحة في **الإجراء الوطني الخامس** بشأن رصد الانتهاكات. وكما يتضح من أمثلة خطة العمل الإقليمية والإجراء الوطني الوارد أعلاه، يمكن أن تكون جلسات الاستماع العلنية وسيلة مفيدة بشكل خاص،¹³¹ كجلسة الاستماع التي أجرتها مفوضية حقوق الإنسان الفلبينية في تطوير التحقيق الوطني حول حالة المدافعين عن حقوق الإنسان عام 2019.¹³²

ب. إعداد تقارير خاصة عن حالة الانتهاكات ضد المدافعين

1. الإبلاغ الوطني

الإبلاغ عن الانتهاكات التي يعاني منها المدافعون عن حقوق الإنسان أمر ضروري؛ حيث يمكن أن تشكل التقارير اللبنة الأساسية لحملات حماية المدافعين عن حقوق الإنسان أو البيانات العامة أو البيانات الصحفية التي تدين الهجمات¹³³ أو الشكاوى أو التقاضي الاستراتيجي أمام هيئات حقوق الإنسان الإقليمية أو الدولية أو حتى منشورات وفعاليات ووسائل التواصل الاجتماعي. وعليه، يجب أن تتضمن هذه التقارير توصيات للسلطات المختصة في الدولة، أو هيئات الأمم المتحدة أو الجهات المعنية الأخرى كالشركات حول كيفية تعزيز سبل حماية المدافعين عن حقوق الإنسان.¹³⁴ وتسلط هذه التقارير والإجراءات الإضافية التي تشكل أساساً لها، بما في ذلك المناصرة العلنية، الضوء على القضايا التي قد تمر مرور الكرام دون أن يلاحظها أحد، وتقلل من احتمالات تجسد المخاطر من خلال لفت انتباه الجمهور إليها، وتفرض ضغطاً سياسياً على المسؤولين.¹³⁵

دراسة حالة:

تقدم بعض المنظمات غير الحكومية أمثلة قيمة: كمركز المدافعين عن الحقوق والعدالة في فنزويلا الذي ينشر تقارير شهرية وربع سنوية ونصف سنوية وسنوية عن الهجمات التي تعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان في البلاد. وتضم تلك التقارير بيانات مصنفة حسب التاريخ ونوع الهجوم والضحايا والجناة.¹³⁶ وقياساً على ذلك، تقوم منظمة المؤسسة الدولية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان (فرونت لاين ديفنדרز) أيضًا بجمع وإعداد التقارير عن المدافعين المعرضين للخطر في جميع أنحاء العالم.¹³⁷ وتتضمن تقارير كلتا المنظمين أسماء بعض الضحايا ممن يفترض أنهم وافقوا على الكشف عن هويتهم أو من كانت معلوماتهم علنية بالفعل. علاوة على ذلك، تقدم المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في كينيا مثلاً جيداً على كيفية استخدام نظام معالجة الشكاوى لإعداد التقارير. ونظراً لإمكانية تقديم الشكاوى إلكترونياً، يحتوي النظام على قاعدة بيانات يمكن فيها تقديم المعلومات من مقدم الالتماس

130 إرشادات منتدى آسيا والمحيط الهادئ صفحة 29

131 خطة العمل الإقليمية لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان صفحة 2929

132 <https://chr.gov.ph/statement-of-chr-commissioner-roberto-eugenio-t-cadiz-on-the-launching-by-the-commission-on-human-rights-of-a-national-inquiry-on-the-situation-of-human-rights-defenders-in-the-country-today>

133 <https://www.frontlinedefenders.org/en/statement-report/international-and-local-ngos-condemn-32-year-prison-sentence-germain-rukuki-upheld>

134 <https://undocs.org/en/A/HRC/22/47> فقرة 87

135 <https://undocs.org/en/A/HRC/22/47> فقرة 98؛ <https://undocs.org/A/HRC/31/55> فقرة 94

136 <https://centrodefensores.org.ve/?p=281>

137 <https://www.frontlinedefenders.org/open-cases>

(الاسم ورقم الهوية والهاتف والعنوان البريدي والجنس والجنسية والعمر والتعليم والمهنة والحي والمنطقة الفرعية). بمجرد ملء المعلومات، يتم تخصيص رقم حساب لتلك الشكوى. بعد ذلك، يمكن لنظام قاعدة البيانات إنشاء تقارير وتصنيفها إلى حقوق مدنية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو حقوق جماعية.¹³⁸

ii. الإبلاغ كشكل من أشكال الانخراط

يمكن أيضًا استخدام تقارير الإبلاغ كشكل من أشكال الانخراط مع النظام الدولي لحقوق الإنسان بغية صياغة معايير لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان.¹³⁹ وهناك أساليب متعددة للقيام بذلك (سيتم مناقشته ذلك بالتفصيل في **الإجراء الوطني السابع**)، بما يشمل:¹⁴⁰

- المساهمة في المراجعة الدورية الشاملة الخاصة ببلدك.
 - المساهمة بشكل مستقل في عملية الإبلاغ بموجب معاهدات حقوق الإنسان أو تقديم تقارير بديلة و "تقارير الظل".
 - متابعة توصيات الآليات الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان.
- في بعض الحالات، تُوجّه الدعوة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان للمشاركة في إعداد التقارير التي تقدمها الحكومة إلى هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وهو ما ينطبق على المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في بنين.¹⁴¹

ج. إدراج فصل المدافعين عن حقوق الإنسان في التقارير السنوية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

التقارير وسيلة في غاية الأهمية لرفع الوعي بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان والتحديات التي تواجه عملهم.¹⁴² وفي هذا السياق، يعتبر إدراج فصل عن حالة المدافعين عن حقوق الإنسان في تقاريرك السنوية وسيلة بسيطة وفي نفس الوقت فعالة لضمان الإبلاغ والانخراط المستمرين. ويمكن أن يشير هذا الفصل إلى ديناميكيات وخصائص التهديدات التي يواجهها المدافعون عن حقوق الإنسان، ونقاط قوتهم ونقاط ضعفهم، والآليات المؤسسية المتاحة لحمايتهم ومقدار التنبيهات المفصلة/ المعطلة، وما إلى ذلك. يجب أن يتضمن هذا الفصل أيضًا توصيات للجهات المعنية، لا سيما الحكومة، وهو ما يتطلب جمع البيانات وتحليلها (انظر **الإجراء الوطني الخامس**).

دراسة حالة:

وزارة العدل وحقوق الإنسان في بيرو لديها قسم للمدافعين عن حقوق الإنسان، وهو قسم مكلف بنشر التقارير السنوية عن حالة المدافعين عن حقوق الإنسان. والغرض من التقرير هو تسليط الضوء على حالات الخطر وأنماط الهجوم التي يواجهها المدافعون عن حقوق الإنسان على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية، مع التركيز على المدافعين عن حقوق الإنسان من الفئات الضعيفة.¹⁴³

138 <https://ganhri.org/wp-content/uploads/2019/10/English-Mapping-Survey-on-Complaints-Halding-Systems-Final.pdf> صفحة 25

139 https://ganhri.org/wp-content/uploads/2019/10/DIMR_GANHRI-CSW-Report_final-BF.pdf صفحة 14

140 <https://ganhri.org/wp-content/uploads/2019/12/GANHRI-UNICEF-Children%E2%80%99s-Rights-in-National-Human-Rights-Institutions.pdf> صفحة 34

141 <https://ganhri.org/wp-content/uploads/2019/10/English-Mapping-Survey-on-Complaints-Halding-Systems-Final.pdf> صفحة 17

142 <https://undocs.org/en/A/HRC/22/47> فقرة 101

143 https://cdn.www.gob.pe/uploads/document/file/310740/RM_159_2019_JUS.pdf المادة 6.2.2



الإجراء الوطني السابع:

الانخراط مع النظام الدولي لحقوق الإنسان

أ. إبلاغ الآليات الدولية لحقوق الإنسان بالانتهاكات

لقد غطى **الإجراء الوطني السادس** الإبلاغ عن الانتهاكات المرتكبة في حق المدافعين عن حقوق الإنسان؛ أما هذا القسم فسوف يبحث في الانخراط مع الهيئات والآليات الدولية لحقوق الإنسان، وهي مساحة هامة يمكن فيها تقديم تلك التقارير.

توفر تلك الآليات مساحة لزيادة الإستقراء والإمعان وممارسة المزيد من الضغط على الحكومات بغية تعزيز حقوق الإنسان واحترامها، بل وتزداد أهمية الانخراط مع الهيئات والآليات الدولية في المواقف التي تكون فيها الحكومات إما غير فعالة في معالجة أوضاع حقوق الإنسان أو متورطة في تلك الانتهاكات.

لدى الأمم المتحدة عدد من آليات تعزيز وحماية حقوق الإنسان، يعمل كل منها بطريقته الخاصة، وهي:

- مجلس حقوق الإنسان
- الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان
- الاستعراض الدوري الشامل
- الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان

يمكنك العثور على موارد مفيدة حول كيفية التعامل مع هذه الآليات هنا وهنا.¹⁴⁴

ويمكنك تقديم التقارير إلى جميع تلك الآليات، وتنتج كل آلية من هذه الآليات أشكلاً من التوصيات أو النتائج أو الإجراءات التي ستعطي هذه التقارير بها. وبمجرد تقديم تقرير إلى إحدى هذه الهيئات أو الآليات، فمن الضروري أن تتابع هذا التقرير وأي توصية أو نتيجة أو إجراء ينتج عنه.

إلى جانب ذلك، أنت مدعو لتقديم تقارير عن حالة حقوق الإنسان في بلدك، في إطار الإجراءات الخاضعة للاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات. ويمكن أن تغطي التقارير المقدمة إلى الاستعراض الدوري الشامل جميع حقوق الإنسان في الدولة، بينما التقارير المقدمة إلى هيئات المعاهدات يجب أن تكون ذات صلة بالمعاهدة التي تراقبها هيئة المعاهدة. وعند تقديم مثل هذه التقارير، يجب أن يكون هناك قسم منفصل يتناول الانتهاكات المرتكبة في حق المدافعين عن حقوق الإنسان.

دراسة حالة:

في عام 2020، قدمت اللجنة الوطنية الإندونيسية لحقوق الإنسان "قائمة القضايا السابقة لتقديم التقارير" بشأن التقرير الدوري الثاني المتوقع لإندونيسيا بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ذكر التقرير أنه "لوحظت بعض الملاحظات السلبية في تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تشمل، من بين أمور أخرى، تصاعد خطاب الكراهية وتجريم انتقاد السياسات وتهديدات المدافعين عن حقوق الإنسان [...]"¹⁴⁵

وبالنسبة للدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل لبنغلاديش، قدمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في بنغلاديش تقريراً أوصى الدولة، من جملة أمور أخرى، بما يلي: "ضمان بيئة مواتية لبناء ثقافة حقوق الإنسان وخلق المزيد من الفرص والمنصات لنشطاء حقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والصحفيين مما يسمح بالمشاركة البناءة لتعزيز ونشر حقوق الإنسان."¹⁴⁶

ب. متابعة تنفيذ توصيات الهيئات الدولية

يجب على الدولة تنفيذ التوصيات التي تقدمها هيئات أو آليات حقوق الإنسان وستلعب المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان التي تنتمي لها دوراً مهماً في متابعة تنفيذ تلك التوصيات أو الاتفاقات أو الالتزامات.

144 انظر : <https://www.asiapacificforum.net/resources/manual-on-international-human-rights-system/>، انظر أيضاً

Navigating the UN' by ISHRGlobal. Mar 13, 2019. <https://www.youtube.com/watch?v=6IzplzFqSuw/>

145 https://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CCPR/Shared%20Documents/IDN/INT_CCPR_IFR_IDN_42303_E.pdf فقرة 5

146 <https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/UPR/Pages/UPRBangladeshStakeholdersInfoS30.aspx> صفحة 10

أ. كيفية متابعة التوصيات

أ) الإعلام

إن من طرق المتابعة النشر على نطاق واسع والتغطية الإخبارية للإجراءات التي تتخذها هيئة أو آلية ما، وهو ما يمكن أن يساعد في لفت الانتباه إلى القضية في بلدك والضغط على الحكومة لكي ترد بطريقة ما، بما في ذلك تنفيذ التوصيات.

على سبيل المثال:

- يمكنك عقد المؤتمرات والمقابلات الصحفية والتحدث كخبير حقوقي في الإذاعة والتلفزيون وطرح التوصيات في وسائل الإعلام.
- يمكنك توزيع الملاحظات الختامية على المجتمع المدني والمحاكم وأعضاء الحكومة المحلية، فضلاً عن ترجمتها إلى اللغات الوطنية وإنتاج نسخ قصيرة ومبسطة من الملاحظات الختامية في صيغ يسهل الوصول إليها ويسهل قراءتها.
- يمكنك الدعاية للقضايا من خلال المقالات القصيرة في الصحف أو المنتديات العامة الأخرى التي يمكن أن تلفت انتباه الجمهور إلى التوصيات.
- يمكنك كتابة مقال أو بيان صحفي أو منشور على وسائل التواصل الاجتماعي للاحتفال بمرور ستة أشهر على تقديم التقرير وإبراز ما فعلته الحكومة أو أخفقت في فعله.
- يمكنك تنظيم عرض عام للحوار المنعقد بين الهيئة أو الآلية وممثلي حكومتك بهدف تعزيز النقاش والتدقيق العام في متابعة حكومتك.

ب) رصد التنفيذ

يمكنك رصد جهود الحكومة في تنفيذ ملاحظات وتوصيات الهيئة أو الآلية، وإبلاغ هذه المعلومات للهيئة أو الآلية إما من خلال التقارير الرسمية أو بطريقة غير رسمية. يمكنك ذلك، على سبيل المثال، من خلال إصدار تقرير متابعة أو تقرير منتصف المدة لعملية المراجعة كوسيلة لمساعدة الهيئة أو الآلية على تقييم مستوى تنفيذ التوصية من جانب الدولة.

ج) عقد الاجتماعات مع الحكومة

يمكنك أيضاً الضغط على حكومتك لكي تنفذ التوصيات، وتشمل تلك الضغوط عقد اجتماعات أو مؤتمرات مع المسؤولين الحكوميين والمنظمات غير الحكومية، أو لقاء أعضاء البرلمان بشكل فردي، أو اللجان البرلمانية ذات الصلة (مثل لجنة حقوق الإنسان أو لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان) ومناقشة التوصيات مع مندوبي الدول. وهنا تجدير الإشارة إلى أن للبرلمانيين على وجه الخصوص دور رئيسي في تنفيذ معاهدات حقوق الإنسان وتوصيات هيئات المعاهدات.

أثناء هذه المناقشة، يجب عليك التأكيد بشكل خاص على التوصيات ذات الأولوية وتحديدها بشكل خاص للمتابعة في غضون ستة أشهر أو عام. إن وضع حد زمني أقصر وتحديد أولوية تلك التوصيات المعينة يمكن أن يساعد في وضع ضغط إضافي على الدولة لكي تنفذها، كما يساعد الدولة على تحديد الأهداف طويلة الأجل وقصيرة المدى..

وأخيراً، يمكنك العمل مع حكومتك لتنفيذ التوصيات وتعزيز الإصلاحات التشريعية أو السياساتية كما يمكنك أيضاً استخدام الملاحظات الختامية والتوصيات لتوجيه عملك على المستويات الإقليمية أو الوطنية أو المحلية.

د) تبني خطط التنفيذ

تبت عدد من البلدان خطط التنفيذ الوطنية للتوصيات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك توصيات هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة والاستعراض الدوري الشامل، وهو ما تم غالباً بدعم دولي (بشكل أساسي من المفوضية السامية لحقوق الإنسان). ويمكن أيضاً تضمين توصيات من آليات حقوق الإنسان الإقليمية في هكذا خطط.

تثبت عدد من البلدان خطط التنفيذ الوطنية للتوصيات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك توصيات هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة والاستعراض الدوري الشامل، وهو ما تم غالباً بدعم دولي (بشكل أساسي من المفوضية السامية لحقوق الإنسان). ويمكن أيضاً تضمين توصيات من آليات حقوق الإنسان الإقليمية في هكذا خطط. على سبيل المثال، اعتمدت لجنة مناهضة التعذيب **سياسة متابعة** يُطلب بموجبها من الدول اعتماد خطط تنفيذ بشأن توصيات اللجنة. يمكن أن تساهم هذه الخطط في تنسيق كبير بين الجهات المعنية وإحراز تقدم في الامتثال وتنفيذ التوصيات على المستوى الوطني. ويمكن للمنظمات غير الحكومية الدولية والمجتمع الدبلوماسي ووكالات الأمم المتحدة، ولاسيما مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دعم صياغة وتنفيذ مثل هذه الخطط.

هـ) الانخراط مع المنظمات غير الحكومية

المنظمات غير الحكومية من أهم الحلفاء في عملية المتابعة الوطنية ولذلك يمكنك ويتعين عليك (**كشروط من شروط مبادئ باريس**)¹⁴⁷ التنسيق والتعاون مع المنظمات غير الحكومية بشأن الاستراتيجيات المتعلقة بمتابعة الآراء والفتاوى والتوصيات. وفي العديد من البلدان، يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التعاون مع المنظمات غير الحكومية في إعداد مراجعات الدولة.

دراسة حالة:

يدعم مشروع المساواة في كومنولث المحيط الهادئ إرساء وتطبيق عوامل الخطر غير القابلة للتكيف في منطقة المحيط الهادئ، وإشراك مختلف الجهات الفاعلة في إعداد ومتابعة مراجعات هيئات المعاهدة والاستعراض الدوري الشامل.

لمزيد من المعلومات حول كيفية الانخراط مع هيئات المعاهدات، انظر الملحق الأول.

وبالإضافة إلى الانخراط مع المنظمات غير الحكومية أثناء المتابعة، قد ترغب في إشراك مجموعة من الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة، مثل اللجان البرلمانية والنقابات ووكالات الأمم المتحدة، كما قد ترغب في البدء بإجراء مسح شامل للجهات الفاعلة التي ستهتم بتنفيذ التوصيات.

وسعيًا لتحقيق الكفاءة، قد ترغب في تعزيز جهودك في المتابعة بالجمع بين التوصيات من مختلف آليات حقوق الإنسان. وهناك العديد من الأمثلة على عمليات المتابعة الوطنية التي لا تقتصر فقط على استعراض توصيات هيئات المعاهدات، بل تستعرض أيضاً التوصيات الصادرة عن عملية الاستعراض الدوري الشامل، فضلاً عن التوصيات الصادرة عن الإجراءات الخاصة والآليات الإقليمية لحقوق الإنسان.

و) الاجتماعات

يمكنك طلب الاجتماع (أو المناقشة) مع أعضاء هيئة أو آلية ما لإبائهم على اطلاع دائم بكيفية تنفيذ قراراتهم / فتاواهم / توصياتهم. بالإضافة إلى ذلك، فإن البقاء على اتصال مع الأعضاء المعنيين والحفاظ على العلاقة معهم مفيد لعملية الرصد وإذا كنت ترغب في مزيد من الانخراط.

ج. الإجراءات الخاصة

تتألف الإجراءات الخاصة من مجموعة خبراء مستقلين في مجال حقوق الإنسان مكلفين من الأمم المتحدة للتحقيق ورفع تقارير عن أوضاع حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. واعتباراً من نوفمبر 2021، هناك 45 **ولاية مواضيعية**¹⁴⁸ و 13 **ولاية قطرية**¹⁴⁹.

أ. العناصر الرئيسية

بعض العناصر الرئيسية للإجراءات الخاصة هي:

¹⁴⁷ <https://www.asiapacificforum.net/support/what-are-nhris/fact-sheet-9-cooperation>

¹⁴⁸ <https://spinternet.ohchr.org/ViewAllCountryMandates.aspx?Type=TM>

¹⁴⁹ <https://spinternet.ohchr.org/ViewAllCountryMandates.aspx>

الإلحاح: يمكن للإجراءات الخاصة بالاستجابة بسرعة للحالات العاجلة والملحة، فهي آلية حقوق الإنسان الوحيدة التابعة للأمم المتحدة التي يمكنها إصدار نداءات عاجلة وهو أمر في غاية الأهمية في حالات الانتهاكات المستمرة أو في منع الانتهاكات الوشيكة الحدوث، وقد ساعدت على إنقاذ الأرواح في الماضي.

المناصرة والتوعية:

يمكن اعتبار جميع أعمال الإجراءات الخاصة من قبيل المناصرة أو كمحاولات لزيادة الوعي بقضايا معينة تتعلق بحقوق الإنسان. صحيح أنها قد لا تبدو مثل مناصرة القواعد الشعبية، لكن الإجراءات الخاصة يمكنها القيام بالعديد من الأشياء؛ من بينها: تقديم التوصيات، والإدلاء ببيانات في الأحداث، وإصدار البيانات الصحفية، والاجتماع مع الدول والجهات الفاعلة الأخرى على انفراد لمحاولة تغيير الطريقة التي تتصرف بها الحكومات.

سهولة الوصول: يمكن الوصول إلى الإجراءات الخاصة بسهولة حيث يمكن لأي ضحية أو مجموعة العمل مع الآلية.

التغطية: يمكن أن تعمل الإجراءات الخاصة بشكل مستقل عن تصديق الدول على المعاهدات؛ أي أن عملها عالمي وجامع بحيث يمكنها مراجعة انتهاكات الحقوق في أي بلد في العالم والاستجابة لها في نطاق ولايتها. على سبيل المثال، يمكن للمقررين الخاصين المعنيين بالإسكان والفقر المدقع والصحة مراجعة قضايا حقوق الإنسان في الولايات المتحدة، على الرغم من أنها لم تصدق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

عدم اشتراط استنفاد سبل الانتصاف المحلية: تشترط بعض الآليات الدولية لحقوق الإنسان أن يكون الضحايا قد استنفدوا جميع سبل الانتصاف المحلية (مثل المحاكم) قبل أن تبادر بالتصرف، وهو الأمر الذي لا ينطبق على الإجراءات الخاصة حيث يمكنك التواصل معها مباشرة وفي أي وقت.

الاستقلالية: من السمات والخصائص الحاسمة للإجراءات الخاصة هي استقلالها عن الحكومات فور تعيينها؛ الأمر الذي يمكنها من العمل على القضايا الحساسة سياسيًا وتحدي الحكومات بطريقة تعجز عنها الهيئات الأخرى. علاوة على ذلك، بإمكان الإجراءات الخاصة اقتراح ودعم التفسيرات التقدمية للقانون الدولي التي تعزز حقوق الإنسان، وإبقاء قضايا محددة على الأجندة الدولية في الأوقات التي تكون فيها الدول إما معادية بشكل كبير وإما تجبن عن مواجهة عداء أقرانها.

ii. مخرجات الإجراءات الخاصة

أ) المراسلات

المراسلات هي خطابات ترسلها الإجراءات الخاصة إلى الحكومات من أجل متابعة المعلومات التي تلقتها بشأن مزاعم انتهاكات الحقوق التي تغطيها ولايتها. وتسعى المراسلات إلى وضع حد لمثل هذه الانتهاكات والحصول على تعويض للضحايا. وقد بدأت بعض الإجراءات الخاصة في السنوات الأخيرة بإرسال مراسلات إلى الهيئات غير الحكومية، بما في ذلك الشركات والجهات الفاعلة بين الحكومات، مثل مجلس حقوق الإنسان.

هناك ثلاثة أنواع رئيسية من المراسلات المتاحة للإجراءات الخاصة:

- **النداءات العاجلة :** وهي أدوات الطوارئ لوقف الانتهاكات المستمرة أو منع الانتهاكات التي يحتمل حدوثها. تهدف الإجراءات الخاصة إلى إرسال مثل هذه النداءات في وقت قريب جدًا على إثر تلقي المعلومات. تطلب النداءات العاجلة توضيحًا بشأن وضع الأفراد أو الجماعات، بل وتذكير الحكومات بمسؤولياتها تجاه هؤلاء الأشخاص.
- **رسائل المزاعم :** وهي، على النقيض من ذلك، تتناول حالات حقوق الإنسان التي حدثت بالفعل وتحدد المزاعم ذات الصلة ثم تطلب معلومات من الحكومة بشأن هذه المزاعم وبشأن أي تدابير متخذة لإنصاف الضحايا. وقد تتضمن هذه الرسائل اقتراحات بشأن الإجراءات التي يجب على الحكومة اتخاذها بعد الحوادث التي تصفها. ويمكن لهذه الرسائل التطرق للقضايا التي تنطوي على انتهاكات ضد الأفراد أو الجماعات كما يمكنها أيضًا معالجة مخاوف أكثر عمومية بشأن حالة حقوق الإنسان في بلد ما.
- **المراسلات السياسية / التشريعية :** وهي شكل جديد نسبيًا من الاتصالات والمراسلات يتم إرسالها لتسجيل القلق من أن سياسة أو تشريع قائم أو مقترح يؤثر أو سيؤثر على التمتع بالحقوق من قبل أفراد معينين. وعلى عكس المراسلات الأخرى، يتم إتاحة بعض هذه المراسلات على الفور للجمهور على الموقع الإلكتروني للإجراء الخاص ذي الصلة.

جرت العادة على أن تستند المراسلات إلى المعلومات المقدمة إلى الإجراءات الخاصة من قبل المنظمات غير الحكومية أو الضحايا أنفسهم. وفي هذا الصدد، يمكن إرسال جميع أنواع المراسلات بواسطة إجراء خاص فردي أو بالاشتراك مع إجراءات خاصة أخرى في الحالات التي تندرج فيها الانتهاكات في فئات متعددة. على سبيل المثال، مزاعم تعرض أحد المدافعين عن حقوق الإنسان للاحتجاز التعسفي بسبب تنظيم مظاهرة يمكن أن تؤدي إلى إرسال مراسلة مشتركة من قبل الإجراءات الخاصة التي تعمل على وضع المدافعين عن حقوق الإنسان، والإجراءات الخاصة بشأن الاحتجاز التعسفي والإجراءات الخاصة بشأن حرية التجمع. وفي هذا الصدد، تتاح مراسلات الإجراءات الخاصة، وأي ردود حكومية، في قاعدة بيانات على موقع المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفي تقرير يتم رفعه لمجلس حقوق الإنسان.

ب) البيانات والتصريحات الصحفية

- **البيانات:** وهي ما يتم غالبًا الإدلاء بها عندما يتحدث الخبراء في الفعاليات أو عندما يرغبون في تحديد تاريخ معين. تُصدر الإجراءات الخاصة بانتظام مثل هذه البيانات العامة مع آليات الأمم المتحدة أو الآليات الإقليمية الأخرى، لإبداء موقف مشترك بشأن قضية معينة.
- **التصريحات الصحفية:** وهي التي تصدر عادةً ردًا على موقف ما يشعر بالخبر بأنه عاجل أو خطير بما يكفي لتبرير إصدار رد علني. لا يمكن إصدار تصريح صحفي بشأن حالة معينة حتى يتم أولاً إرسال المراسلة إلى الدولة المعنية. وغالبًا ما يتم إصدار التصريحات الصحفية - مثل المراسلات - بشكل مشترك من قبل العديد من الخبراء. عادةً ما يصدر المكلفون بولايات الإجراءات الخاصة تصريحًا صحفيًا في بداية زيارة بلد ما، ثم يعقدون مؤتمرًا صحفيًا في نهاية الزيارة. وفي الآونة الأخيرة، زاد استخدام الإجراءات الخاصة لهذه الأحداث كفرص لطرح استنتاجات وتوصيات أولية بناءً على ما لاحظوه. وتتاح التصريحات الصحفية للإجراءات الخاصة في قاعدة بيانات على موقع المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

ج) الزيارات القطرية

- **الزيارات القطرية من الأساليب الرئيسية التي تطلع من خلالها الإجراءات الخاصة على أوضاع البلدان؛** حيث يحاول الخبراء خلال هذه الزيارات اكتساب فهم حول إنفاذ الحقوق التي تغطيها ولاياتهم، فضلًا عن حالة حقوق الإنسان الأكثر عمومية، من خلال الاجتماع بممثلي الحكومة والضحايا وأعضاء المجتمع المدني، فضلًا عن زيارة المواقع ذات الصلة بولايتهم.
- **قد تكون هذه الزيارات "رسمية" (بدعوة من الحكومة) أو "غير رسمية" (غالبًا ما تكون مرتبطة بمؤتمر أو حدث تنظمه منظمة غير حكومية أو جامعة).**
- **الزيارات الرسمية:** في نهاية الزيارة الرسمية، يرفع الخبراء توصياتهم ويقدمون تقريرًا إلى مجلس حقوق الإنسان. ونشير إلى أن عدد الزيارات الرسمية التي يقوم بها كل خبير أو مجموعة خبراء هو زيارتين لثلاثة زيارات في أي سنة معينة. تتاح المعلومات المتعلقة بالزيارات القطرية والزيارات الأخرى للإجراءات الخاصة في قاعدة بيانات على موقع المفوضية السامية لحقوق الإنسان.
- **الزيارات غير الرسمية:** لا تؤدي هذه الزيارات إلى إصدار تقرير أو قائمة توصيات ولا يغطي تكليفها مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، غير أن هذه الزيارات توفر فرضًا إضافية (راجع القسم 3.5 حول زيارات الدول)، ولا يوجد حد لعدد الزيارات التي يمكن للخبير القيام بها في السنة.
- **البعثات العاجلة:** في ظروف استثنائية، قد يفوض مجلس حقوق الإنسان الإجراءات الخاصة في القيام بمهام عاجلة، بمفردها أو بالاشتراك مع مجموعة، لتقييم أوضاع حقوق الإنسان في حالات الطوارئ وإطلاع مجلس حقوق الإنسان على المستجدات.
- **يمكنك المساعدة في تنسيق الزيارات القطرية وتقديم الدعم لتنفيذها بشكل فعال، على سبيل المثال من خلال تقديم المشورة للإجراءات الخاصة حول أصحاب المصلحة أو الجهات المعنية.**

د) التقارير المواضيعية

تقدم جميع الإجراءات الخاصة إلى مجلس حقوق الإنسان تقريرًا سنويًا مكتوبًا، والذي يُتاح على صفحة الويب الخاصة بمجلس حقوق الإنسان التابع للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في الأسابيع التي تسبق الجلسة التي سيتم تقديمه فيها. وهذه التقارير متاحة أيضًا على موقع الويب الخاص بالمكلف بولايات الإجراءات الخاصة.

وعادة ما تتضمن التقارير ملخصًا للعمل الذي تم خلال العام كما تتناول القضايا المواضيعية أو المعيارية الناشئة. وتحتوي التقارير أيضًا على توصيات للدول والجهات الفاعلة الأخرى، مثل وكالات الأمم المتحدة والشركات والمجتمع المدني. يمكن أن تطلب هذه التقارير من الدول تأكيد حالة حقوق الإنسان، فضلًا عن دعوة الدولة للتصدي بفعالية لوضع معين.

وفي هذا الصدد، تعتبر هذه التقارير المواضيعية الرسمية إحدى الطرق التي تؤدي بها الإجراءات الخاصة دورًا في التطوير المعياري لحقوق الإنسان. فخلال جلسة مجلس حقوق الإنسان، يقدم الخبراء عرضًا شفهيًا لتقريرهم إلى مجلس حقوق الإنسان ويشاركون في حوار تفاعلي مع الدول وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية. وخلال هذا الحوار، يمكن توجيه الأسئلة إلى الخبراء حول عملهم الحالي والمستقبلي وحول التطوير المعياري للحقوق المندرجة تحت ولايتهم.

وفي بعض الأحيان، يطلب مجلس حقوق الإنسان من الإجراءات الخاصة تقديم تحديث عن الحالات التي تثير قلقًا خاصًا أو رفع تقرير عن قضية محددة. وفي أحيان أخرى، يفوض مجلس حقوق الإنسان، بموجب قرار، إجراء خاصًا في تقديم تقرير إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. وعند تقديم التقارير إلى الجمعية العامة، ينخرط المكلفون بالولايات في حوار تفاعلي مع الدول فقط، رغم أن المنظمات غير الحكومية يمكنها محاولة التأثير على البيانات والأسئلة التي تطرحها الدول. وعند إعداد التقارير السنوية، يتلقى أيضًا المقرر الخاص المعين من الأمم المتحدة مدخلات من العديد من أصحاب المصلحة، بما فيها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.¹⁵⁰

دراسة حالة:

في 24 ديسمبر 2020، نشر المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان تقريرًا عن مقتل المدافعين عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. في إطار التحضير للتقرير، تلقى التفويض مدخلات من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التالية: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في بروندي، ومكتب أمين المظالم في الإكوادور، والمجلس المصري لحقوق الإنسان، وأمين المظالم في جورجيا، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الهند، ومجلس حقوق الإنسان في جزر المالديف، والمؤسسة الوطنية المكسيكية لحقوق الإنسان، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في سلوفاكيا، ومفوضية حقوق الإنسان الوطنية في توغو. في هذا الصدد، تأتي المدخلات في شكل إجابات على استبيان أرسله الممثل الخاص للأمم المتحدة، وهو متاح على الموقع الإلكتروني للتقرير.¹⁵¹

لمزيد من المعلومات حول كيفية الانخراط مع الإجراءات الخاصة، انظر الملحق الأول.

د. المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان

المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان هو حليف هام في العمل على تعزيز وحماية حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان. يمتلك المقرر الخاص ولاية لتعزيز عمل المدافعين عن حقوق الإنسان وحماية المدافعين المعرضين للخطر، وذلك في سياق إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان الذي تم تبنيه بالإجماع عام 1998. وكشأن جميع المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة، فإن المقرر يعمل بشكل تطوعي ومستقل عن الأمم المتحدة والدول والمنظمات غير الحكومية.¹⁵²، ويكون له صفحة ويب على موقع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، فضلًا عن صفحة ويب مستقلة. كجزء من عمله، فإن ولاية المقرر تتضمن ما يلي:

- كتابة خطابات رسمية إلى الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى (كالشركات) تسمى "المراسلات". في هذه الخطابات، يثير المقرر المخاوف بشأن المواقف التي يتعرض فيها المدافعون عن حقوق الإنسان للخطر.¹⁵³
- إشراك سلطات الدول في حوار حول وضع المدافعين عن حقوق الإنسان في بلدانهم من خلال الاجتماعات العامة والخاصة والندوات عبر الإنترنت وغيرها من الأحداث.

<https://www.ohchr.org/EN/Issues/SRHRDefenders/Pages/longterm-detention-defenders.aspx> 150

<https://www.ohchr.org/EN/Issues/SRHRDefenders/Pages/CFI-killings-human-rights-defenders.aspx> 151

<https://www.ohchr.org/EN/Issues/SRHRDefenders/Pages/MaryLawlor.aspx> 152

يمكنك العثور على هذه الرسائل هنا: <https://srdefenders.org/news/> <https://spcommreports.ohchr.org/Tmsearch/TMDocuments> 153

- القيام بزيارتين رسميتين سنويتين إلى البلدان بناءً على دعوة حكومية. وبعد ذلك، يكتب تقارير عن حالة المدافعين عن حقوق الإنسان في تلك الأماكن، بما يشمل التوصيات إلى الحكومة والجهات الفاعلة الأخرى حول كيفية تحسين دعمهم وحمايتهم.¹⁵⁴
- كتابة التقارير المواضيعية التي تُرفع كل عام للدول في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والجمعية العامة للأمم المتحدة. ويوجه المقرر الخاص الدعوة للمدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني لإبلاغ هذه التقارير من خلال تقديم المعلومات رسميًا.
- الترويج لعمل المدافعين عن حقوق الإنسان على وسائل التواصل الاجتماعي ومواقع الويب التابعة له.¹⁵⁵
- تنظيم المشاورات مع المدافعين عن حقوق الإنسان والمشاركة فيها، سواء عبر الإنترنت أو في الواقع.
- المشاركة في الفعاليات والندوات عبر الإنترنت مع المدافعين عن حقوق الإنسان، سواء عبر الإنترنت أو في الواقع، بما في ذلك الفعاليات والندوات التي ينظمها منتدى آسيا والمحيط الهادئ.

هـ. تعزيز قدرة الأعضاء على الانخراط

تعد برامج تنمية القدرات والتدريب على الانخراط مع آليات وهيئات الأمم المتحدة مكونًا رئيسيًا لضمان المشاركة المعززة مع تلك الأنظمة، حيث تبدو آليات وهيئات الأمم المتحدة مربةكة وغير قابلة للاختراق من الخارج. علاوة على ذلك، توجد كذلك العديد من المنظمات المستعدة والقادرة على المساعدة في تنمية تلك القدرات، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية التي تدعم مشاركة أصحاب المصلحة في آلية محددة، مثل مركز الحقوق المدنية والسياسية الذي يدعم الانخراط مع لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، إحدى هيئات المعاهدات. يلتزم منتدى آسيا والمحيط الهادئ بدعم المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان التي تنتمي إليها من أجل تعزيز قدرتها على الانخراط مع هيئات وآليات الأمم المتحدة، بما يشمل دليل منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعنون "حقوق الإنسان الدولية والنظام الدولي لحقوق الإنسان: دليل للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان".



154 الاطلاع على تقارير الزيارات القطرية السابقة: <https://www.ohchr.org/EN/Issues/SRHRDefenders/Pages/CountryVisits.aspx>

155 يمكنك متابعة UNSR على حقوق الإنسان على تويتر هنا: <https://twitter.com/MaryLawlorhrds>



الإجراء الوطني الثامن:

تعزيز الشبكات الوطنية للمدافعين عن حقوق الإنسان

أ. دعم إنشاء شبكات المدافعين عن حقوق الإنسان وتزويدها بالموارد والتوعية والشراكات

نطاق عمل المدافعين عن حقوق الإنسان واسع، وبالتالي فإن تشكيل التحالفات أمر حيوي من أجل تحسين التأثير والتبادل الفعال للمعرفة والموارد والمهارات المكتسبة. ويمكن تشكيل ائتلافات المنظمات غير الحكومية أو ائتلافات المدافعين عن حقوق الإنسان على أساس ظرفي مؤقت أو على أساس دائم. إلى جانب ذلك، يمكن أن تكون هذه الائتلافات محلية أو وطنية أو إقليمية أو دولية كما يمكنها أن تركز أيضًا على موضوعات محددة.

في هذا السياق، توجد العديد من شبكات المدافعين عن حقوق الإنسان المحلية والإقليمية والدولية ويمكنك أن تلعب دورًا حاسمًا في دعم تلك الشبكات؛ فتسهيل المحادثات داخل هذه الشبكات وفيما بينها أمر لا يقدر بثمن لإحراز التقدم.

وكما ذكرنا في قسم 'الحماية الجماعية'، سيكون دورك أكثر فاعلية عندما تدعم البعد الجماعي للعمل الحقوقي، والذي يتضمن بالضرورة شبكات المدافعين عن حقوق الإنسان. ويمكنك أن تلعب دورًا رئيسيًا في تقوية ودعم شبكات المدافعين عن حقوق الإنسان، على سبيل المثال من خلال:

- تعزيز قدرتهم على الوصول إلى الجهات المعنية الأخرى لمناقشة الاستراتيجيات وتبادل الدروس المستفادة.
 - يمكنك مساعدة الشبكات الجديدة على تطوير أوجه الترابط من خلال الحوارات الميسرة ومع الجهات المعنية الأخرى، كممثلي الحكومات والمنظمات الدولية وخبراء الأمم المتحدة وهيئاتها، فضلاً عن دعمها لإجراء التوعية الأساسية.
 - كمؤسسة تمتلك في العادة المزيد من التمويل والاتصالات، يمكنك تعزيز العلاقات المتبادلة بين المدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمعات للتعلم من بعضهم البعض ومناقشة استراتيجيات الحماية.
 - تعزيز حضورهم التنظيمي والمؤسسي.
 - تزويدهم بمساحات وبني تحتية وموارد بشرية وموارد أخرى مجانية وأمنة لضمان قدرتهم على الاجتماع والتنظيم بشكل آمن، وهو ما يحدث في كثير من الأحيان من قبل مفوضية حقوق الإنسان في الفلبين
 - تقديم برامج الدعم وتنمية القدرات للمدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك توجيهات الحوكمة وغيرها من سبل دعم تنمية القدرات.
 - القيام بأعمال سياسية تهدف إلى إضفاء الشرعية على الشبكة وأعضائها حيث يمكنك تعزيز شرعية شبكات المدافعين عن حقوق الإنسان بدعم أعمالها وحملاتها، لا سيما في الظروف التي تكون محل ثقة المجتمع أو الجهات المعنية.
- يمكن أن يكون لإنشاء شبكات المدافعين عن حقوق الإنسان العديد من الآثار الإيجابية:
- توفر الشبكات "القوة العددية" للمدافعين عن حقوق الإنسان.
 - تسهيل تعزيز الحماية الجماعية للمدافعين عن حقوق الإنسان.
 - تزيد هذه الشبكات من تأثير عمل الدفاع عن حقوق الإنسان من خلال السماح للمدافعين بحشد مواردهم وقدراتهم، مما يؤدي إلى تجنب ازدواجية العمل وامتلاك تأثير سياسي أقوى؛
 - يمكن للشبكات الاستفادة من الوكالات العامة (بما في ذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان) للتواصل مع الجهات الفاعلة الدولية ومنظومات السياسة الحكومية وآليات الأمم المتحدة وغيرها
 - يمكن للشبكات تقديم الدعم للمنظمات التي تنفذ الأعمال المتعلقة بالمدافعين عن حقوق الإنسان، بوسائل منها توفير البيانات والمعلومات مباشرة من مصادرها الأصلية.

دراسة حالة:

غالبًا ما توفر المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في الفلبين مساحة للمنظمات غير الحكومية والمدافعين عن حقوق الإنسان لعقد الاجتماعات والفعاليات.

الملحق الأول

موارد إضافية حول طرق التعامل مع النظام الدولي لحقوق الإنسان (الإجراء الوطني السابع):

- دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في عملية هيئات معاهدات الأمم المتحدة (المعهد الألماني لحقوق الإنسان).
- تنفيذ توصيات لجنة حقوق الإنسان: ما هو دور الدول والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني؟ (2015) تقرير المشاورة الإقليمية - شرق وجنوب أفريقيا (مركز الحقوق المدنية والسياسية)
- معلومات إضافية عن كيفية التعامل مع الإجراءات الخاصة (الإجراء الوطني السابع):
- المراسلات : يمكنك إرسال معلومات إلى الإجراءات الخاصة كي ترسل مراسلة إلى حكومتك أو الجهات المعنية الأخرى حول قضية معينة.¹⁵⁶
- البيانات والتصريحات الصحفية : يمكنك إقناع الإجراءات الخاصة بالإدلاء ببيانات عامة للاحتفاء بحدث ما أو تسليط الضوء على قضية معينة لتناسب احتياجاتك في مجال المناصرة.¹⁵⁷
- الزيارات القطرية : يمكنك محاولة التأكد من قيام الإجراءات الخاصة بزيارة بلدك وتقديم توصيات ذات صلة بالقضايا التي تعمل عليها.¹⁵⁸
- التقارير المواضيعية : يمكنك تشجيع الإجراءات الخاصة على استخدام تقاريرها المواضيعية لتضمن القضايا التي تعمل عليها أو التركيز عليها ويمكنك استخدام تقاريرها في جهود المناصرة التي تمارسها.¹⁵⁹
- المتابعة : يمكنك العمل مع الإجراءات الخاصة بعد قيامها بالتصرف من أجل ضمان الاهتمام المستمر بقضية ما والضغط من أجل التغيير على أرض الواقع

156 لمزيد من المعلومات، انظر أكاديمية ISHR: Communications – Why are they useful? في: <https://academy.ishr.ch/learn/special-procedures/dures/communications-1>

ISHR Academy: Requesting a communication in: <https://academy.ishr.ch/learn/special-procedures/requesting-a-communication>

UNSR HRDs: <https://srdefenders.org/the-mandate/the-mandate/the-communications/> <https://srdefenders.org/submit-information/submit-information-on-a-human-rights-violation>

157 ISHR Academy: Statements and press releases انظر: <https://academy.ishr.ch/learn/special-procedures/statements-and-press-releases-1>
<https://academy.ishr.ch/learn/special-procedures/pushing-for-statements-and-press-releases>

158 لمزيد من المعلومات انظر: ISHR Academy resources on country visits <https://academy.ishr.ch/learn/special-procedures/obtaining-a-country-visit>
<https://academy.ishr.ch/learn/special-procedures/country-visits-1>

159 لمزيد من المعلومات انظر موارد أكاديمية ISHR حول التقارير المواضيعية. <https://academy.ishr.ch/learn/special-procedures/thematic-reports-1>
<https://academy.ishr.ch/learn/special-procedures/influencing-thematic-reports>

ملاحظه

لا تعني التسميات المستخدمة وعرض المواد في هذا المنشور التعبير عن أي رأي من جانب المنتدى الاستشاري للشؤون الاقتصادية بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو سلطاته، أو بشأن تهديم حدوده أو حدوده.

Operational Guide for Regional Action Plan on Human Rights Defenders

Copyright Asia Pacific Forum of National Human Rights Institutions January 2022 ©

لا يسمح بالاستنساخ دون موافقة خطية مسبقة من APF.

Photos by Vijeshwar Datt on Unsplash; Commission on Human Rights of the Philippines; Srimathi Jayaprakash on Unsplash; Capturing the human heart on Unsplash; Sippakorn Yamkasikorn on Unsplash; APF/Faso Aishath; mhrezaa on Unsplash; and the APF. All other images from Shutterstock and istockphoto.



ASIA PACIFIC FORUM
ADVANCING HUMAN RIGHTS IN OUR REGION

تأسس منتدى آسيا والمحيط الهادئ في عام 1996، وهو ائتلاف يضم 25 هيئة غير حكومية من جميع أنحاء المنطقة. ونحن نؤيد إنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان، مع الاعتراف بالدور القوي الذي تلعبه لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء آسيا والمحيط الهادئ.



**Funded by
the European Union**

This publication was produced with the financial support of the European Union. Its contents are the sole responsibility of the APF and do not necessarily reflect the views of the European Union.



ASIA PACIFIC FORUM
ADVANCING HUMAN RIGHTS IN OUR REGION

Follow us on social media



Asia Pacific Forum of National Human Rights Institutions

GPO Box 5218, Sydney NSW 1042 Australia

E apf@asiapacificforum.net W www.asiapacificforum.net



**Funded by
the European Union**